اتجاه الصحفيين نحو القوانين المنظمة للصحافة في مصر وانعكاسها على مستوى الوعي القانوني لديهم

أ.سارة شريف محمد المشمشي*

إشراف: ا.د. ليلى عبد المجيد**

ملخص الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاه الصحفيين نحو أهمية القوانين والتشريعات الصحفية المنظمة للمهنة، وكيفية انعكاس ذلك على مستوى الوعي القانوني لدى الصحفيين بمكوناته الثلاثة المكون المعرفي أي المعرفة بقوانين ولوائح العمل الصحفي التي تشمل حقوق وواجبات الصحفي وقواعد النشر، والمكون الوجداني أي اتجاه الصحفي وموقفه من القوانين والتشريعات الصحفية، والمكون السلوكي أي سلوك الصحفي أثناء الممارسة المهنية وانعكاس المكون المعرفي والوجداني على مدى التزامه بتطبيق القوانين والتشريعات في العمل الصحفي. ويشمل الوعي القانوني على الوعي بمواد جرائم النشر الواردة في قانون العقوبات، والقوانين المنظمة للعمل الصحفي والتي تحدد المسئوليات القانونية الواقعة عليه، وحقوقه وواجباته متمثلة في قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018 ولائحة الأكواد المهنية، بما يؤثر على الأداء الصحفي والممارسة المهنية ككل. أعتمدت في إطارها النظري على نظرية المسئولية الاجتماعية ومدخل الممارسة المهنية، وأعتمدت على أداة الاستبيان بالتطبيق على عينة من الصحفيين المصريين في المؤسسات الصحفية القومية والحزبية والخاصة، وبلغ قوام العينة 200 مفردة. وجاءت أهم نتائج الدراسة هي أن مجمل مقياس اتجاه الصحفي نحو أهمية القوانين جاء محايد، مما يدل على أنهم غير مدركين لأهمية القوانين وليس لديهم اتجاه ايجابي نحوها، وأن من وجهة نظر الصحفيين جاءت القوانين والتشريعات في المرتبة السادسة كأحد العوامل المؤثرة على الأداء المهني لوجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا على الأداء الصحفي من وجهة نظره. وجاء مقياس مستوى الوعي القانوني للصحفيين عينة الدراسة متوسط وهو مستوى غير كافي لضمان الممارسة المهنية السليمة والالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمل وعدم وقوع في تجاوزات قانونية أو مهنية وتعرض الصحفي للمسائلة القانونية نتيجة ذلك.

الكلمات المفتاحية: قوانين الصحافة – الوعي القانوني – الصحفيين

---

* المدرس المساعد بقسم الصحافة بكلية الإعلام- جامعة القاهرة

** الأستاذ بقسم الصحافة بكلية الإعلام- جامعة القاهرة

Journalists' Attitude towards Journalism Laws in Egypt and Its Reflection on Their Level of Legal Awareness

Abstract:

This study sought to identify journalists' attitudes towards the importance of journalistic laws and legislation regulating the profession, and how this is reflected in the level of journalists' legal awareness with its three components: the cognitive component, i.e. knowledge of the laws and regulations of journalistic work, which include the rights and duties of the journalist and publishing rules, and the emotional component ,i.e. the journalist's attitude and position towards journalism laws and regulations, and the behavioral component is the journalist's behavior during professional practice, and the cognitive and emotional component reflects the extent of his commitment to applying laws and legislation in journalistic work .Legal awareness includes awareness of the articles of publishing crimes contained in the Penal Code, and the laws regulating journalistic work that define the legal responsibilities imposed on it, and its rights and duties ,represented in the Press and Media Regulation Law No. 180 of 2018 and the Professional Regulations Codes, which affects journalistic performance and professional practice as a whole. In its theoretical framework, it relied on the theory of social responsibility and the approach to professional practice ,and relied on the questionnaire tool by applying it to a sample of Egyptian journalists in national, party, and private press institutions. The sample reached 200 individuals. The most important results of the study were that the overall measure of the journalist's attitude towards the importance of laws was neutral, which indicates that they are not aware of the importance of laws and do not have a positive attitude towards them, and that from the point of view of journalists, laws and legislation came in sixth place as one of the factors affecting professional performance due to the presence of other factors more influential on journalistic performance. The level of legal awareness of the journalists in the study sample was average, which is an insufficient level to guarantee sound professional practice, adherence to the laws and legislation regulating work, and not falling into legal or professional transgressions, and exposing the journalist to legal accountability as a result.

Keywords : Journalism Laws - Legal Awareness - Journalists

مقدمة:

تنبع أهمية وجود القوانين من تسيير حياة البشر وتنظيم المعاملات وتوفير الحماية والأمن للأشخاص والمنشآت حتى يعيش الفرد في المجتمع آمنًا على نفسه وماله وعرضه، مع تطبيق الجزاء والردع لكل من يخرج عن إطار النظام العام. فوجود القانون في المجتمع مسألة حتمية، ولن تكون هذه القواعد فاعِّلة ما لم تقترن بجزاء يطبق على الخارجين والمخالفين لها. لذا على كل فرد في المجتمع - وحتى لو لم يكن من رجال القانون أو الدارسين له - الإلمام بالقوانين السائدة في الدولة والوعي بها، ومعرفه ما تقرره من حقوق والطرق الشرعية للمطالبة بها وحمايتها، وما تفرضه من واجبات وكيفية أدائها بطريقة صحيحة، وهو ما يشكل في النهاية أهم عناصر الثقافة العامة المتمثلة في الثقافة القانونية لأفراد المجتمع.

ويتضمن مفهوم الوعي ثلاثة أبعاد هم المعرفي والوجداني والسلوكي؛ ويتمثل البعد المعرفي للوعي في المعرفة والفهم والإدراك، والبعد الوجداني يتمثل في الشعور والتقدير والذي يكون أساسًا للسلوك، أما البعد السلوكي يتمثل في السلوك الفعلي الذي يعكس الميول والاتجاهات الناتجة عن المعرفة والإدراك والشعور. ومن هنا يتضح أن الوعي يقوم أساسًا على وجود سلوكيات واتجاهات متوازنة تجاه قضية اجتماعية معينة، وهو بذلك يعكس المعرفة ويرتبط بتحرك نحو سلوك إيجابي، ويتضمن الإدراك والفهم لطبيعة المشكلات ونوع من الإيجابية والمشاركة لمواجهتها.

والوعي القانوني يعني أن يعي المرء خطاب القانون الموجه إليه أي يعرفه ويفهمه ليكون على علمٍ ودرايةٍ بمضمون هذا الخطاب، فيعينه ذلك على احترام القانون بتنفيذ أوامره واجتناب نواهيه، فالوعي يرادف الثقافة، لأن الفرد الواعي هو المثقف الذي يحوز معرفة عامة بكل جانب من جوانب حياته اليومية، بحيث يمارس نشاطه اليومي في مجالات الحياة المختلفة بعلمٍ ودرايةٍ وليس بتخبطٍ وجهلٍ، والوعي القانوني يرادف الثقافة القانونية، حيث لا يُقَال عن الفرد أن لديه وعيًا قانونيًا أو ثقافةً قانونيةً إلا إذا كان ملمًا وعارفًا بالمداخل الأساسية في كل فرع من فروع القانون، بحيث تتوافر لديه ثقافة قانونية عامة أو وعي قانوني عام يؤهله للإلمام بأساسيات هذه الفروع المختلفة.[1]

واستنادًا إلى حقيقة أن القانون هو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع، فزيادة الوعي القانوني بالحقوق والواجبات ومعرفة الفرد بما له وما عليه، يضمن له الحفاظ عليها والعمل على تحقيقها ويجنبه الكثير من المتاعب حال وقوعها، مما يجعله مدركًا لأهمية القانون في حياته، حيث يولد شعورًا يدفعه إلى احترام القوانين والقواعد النافذة، وهذا ينعكس بالأثر الإيجابي على المجتمع ويحقق تطلعه نحو حياة أفضل، وتشكيل عقلية منظمة لأفراد المجتمع تجعلهم قادرين على تناول المشكلات التي تواجههم وحلها بأسلوب علمي.

وإذا كانت توعية المواطن العادي بالقانون ضرورة ملحة، فإن الأكثر إلحاحًا منه توعية الصحفي أولا بالقوانين والتشريعات العامة والمنظمة لعمله باعتباره موجه الرأي العام، وأن دوره ينعكس على جميع أفراده، وإذا أفتقد الصحفي الوعي بالقانون فلن يكون قادرًا على

نشر الثقافة القانونية في المجتمع ونقل هذا الوعي إلى المواطن العادي، فيصبح عاجزًا عن الالتزام بواجباته والمطالبة بحقوقه أو عدم تحمل المسئولية. لذا ينبغي التوعية بالقانون وتبسيط مفاهيمه ونشر الثقافة القانونية بين فئات المجتمع المختلفة ورفع المستوى الثقافي العام للمواطن لاستيعاب القانون.

وبهذا يمكن القول بأن عدم تمتع الصحفي بالقدر المطلوب من الوعي القانوني، سواء بالقوانين العامة للدولة أو بالقوانين المنظمة للمهنة والممارسة المهنية السليمة، قد يوقعه في مخالفات أو ارتكاب جريمة من جرائم النشر، فمخالفة الصحفي لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة يعرضه إلى نوعان من الجزاءات الأول: المسئولية الجنائية التي تنجم عندما يشكل هذا الإخلال جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات المصري أو قانون تنظيم الصحافة. والثانى: يتمثل في المسئولية التأديبية، ميثاق الشرف الصحفي الذي يعتبر كل مخالفة لأحكامه انتهاكًا لشرف مهنة الصحافة وإخلالا بالواجبات المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين وقانون تنظيم الصحافة.

أهمية الدراسة

تنظم القوانين نشاط الصحفي والمبادئ التي تحكم النشر والالتزامات القانونية على الصحافة مثل تجريم الشائعات والخبر الكاذب، حماية الأخلاق والآداب العامة، الحفاظ على الأسرة والعلاقات الاجتماعية وشرف العائلات، فرض قيود على الصحف التي تنشر ما يشكل عدوانًا على الأديان أو يمثل تحريضًا على ارتكاب الجرائم، وفرض القيود على النشر الماس بأمن الدولة أو إذاعة اسرارها، ومبدأ عدم التأثير على سير العدالة، وحماية خصوصية الأفراد والشخصيات العامة وعدم التصوير أو التسجيل دون الحصول على أذن مسبق، وغيرها من الضوابط القانونية التي يجب أن يكون الصحفي على وعي كامل بها بهدف ضبط العمل الصحفي كي تكون صحافة مسئولة تؤدي دورها في المجتمع كجزء لا ينفصل عن السلطة الرابعة، والوصول إلى أعلى مستوى من الأداء المهني.

وتنبع أهمية الوعي القانوني من أنه يمثل الجانب الأساسي في جعل الصحفي يلتزم بما له من حقوق وما عليه من واجبات وإنجاز مسئولياته تجاه مهنته ومجتمعه على أكمل وجه، والشعور بالرضا الوظيفي والبعد عن ارتكاب المخالفات القانونية. كما إن توافر درجة عالية من الوعي القانوني لدى الصحفي تؤدي إلى رفع مستوى الأداء المهني، والالتزام بقواعد وآداب المهنة، ومعرفته معرفة شاملة بحقوقه وواجباته. لذا يجب أن يكون لدى الصحفي الوعي القانوني الكافي حول التشريعات التي تنظم المهنة، ويكون على دراية بالأحكام القضائية السابقة حتى يتمكن من توقع الدعاوى القضائية المحتملة ويتجنبها. وكذلك وعي كافي بالحقوق والواجبات وأن يعلم أن تقرير القانون للكثير من الحقوق والواجبات يحولها من مجرد التزامات أدبية وأخلاقية إلى التزامات قانونية.

الدراسات السابقة

المحور الأول: الدراسات التي تناولت مفهوم الوعي القانوني وأهميته

تناولت دراسات المحور الأول مفهوم الوعي القانوني وخصائصه وأهميته للمواطنين أيًا كان موقعهم أو وظيفتهم في المجتمع لتوعيتهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، وتحديد مسؤولياتهم الفردية والعلاقة القانونية بينهم كأفراد، وبينهم وبين المنظومة المجتمعية.

وأشارت الدراسات التي تناولت الوعي القانوني لدى المعلمين في المراحل الدراسية المختلفة إلى انخفاض مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين بشكل عام، وتوصلت الدراسة إلى أن الغالبية من العينة لم تدرس أثناء مرحلة الإعداد بالكلية موضوعات عن الحقوق القانونية للمعلم كما أنها لم تحضر دورات تدريبية أثناء الخدمة، مما يشير إلى انخفاض مستوى الوعي القانوني لدى المعلمين. وقدمت الدراسات مجموعة من التوصيات للارتقاء بمستوى الوعي القانوني لأطراف العملية التعليمية من أهمها: الاهتمام بتطوير المعارف القانونية للمعلمين في مختلف القوانين ذات الصلة بعمل المعلم، وتسليط الضوء على الممارسات غير السليمة للمعلمين، و تدريب المعلمين، وإقامة دورات تدريبية وتضمين مقررات قانونية في المناهج الدراسية، وتفعيل دور النقابات. **(محمد سلام 2000)**[2]، **(صالحة عيسان 2012)**[3] **(إيمان عبد اللطيف 2017)**[4] **(إيمان عبد اللطيف وآخرون 2016)**[5]

ويأتي في نفس السياق موضوع الوعي القانوني لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات **(هاشم عبد العزيز 2018)**[6] حيث كشفت النتائج عن ضعف الإلمام المعرفي لدى أعضاء هيئة التدريس كأحد جوانب الوعي القانوني، ورغم ضعف الإلمام المعرفي لدى أعضاء هيئة التدريس إلا أن النتائج كشفت أن لديهم رغبة وميولا واهتمامات واتجاهات إيجابية نحو الوعي القانوني كما ظهر ذلك في المكون الوجداني، وكذلك هناك ممارسات قانونية تتحقق في الوسط الجامعي كما ظهر ذلك في المكون السلوكي. وأوصت الدراسة بضرورة انشاء وحدة خاصة بالتوعية القانونية بكليات الجامعة وكذلك تفعيل مهام المركز الإعلامي بالجامعة فيما يخص الجانب القانوني. وذلك بما يتفق مع دراسة **(Li Jun Du 2008)**[7] التي أوضحت أن نقص الوعي القانوني لدى أستاذ الجامعة يمكن أن يؤدى إلى حدوث أخطاء في العملية التعليمية، فوعى أستاذ الجامعة بالقوانين يحقق التوازن بين المسئوليات والحقوق ويؤدى إلى تطوير الممارسات المهنية التدريسية.

وأشارت الدراسات الأجنبية السابقة التي تناولت نفس الإطار من قياس درجات الوعي القانوني لدى المعلمين إلى انخفاض مستوى هذا الوعي مما يجعلهم عرضة للدعاوى القضائية **(Carranco 2016)**[8] و**(Naidoo 2018)**[9]، وكشفت نتائج الدراسة عن أن درجة الوعي القانوني لدى عينة المبحوثين متوسطة وأن الثقافة القانونية منخفضة، وأنهم يعتمدون على الزملاء والخبرة السابقة في التعامل مع المسائل القانونية التي يواجهونها في عملهم اليومي. وأوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية إجبارية بصورة منتظمة لمديري المدارس لرفع مستوى الوعي القانوني لديهم ولتحسين درجة الفهم لقوانين التعليم.

وأهتمت دراسات المحور الأول (**مهدي القصاص 2001**[10]، **أحمد حسين 2007**[11]، **Yeon et al2016**[12]، **أسامة علي 2015**[13]، **زينهم حسن 2020**[14]) بقياس مستوى الوعي القانوني لدى الشباب في المراحل السنية المختلفة أي طلاب المرحلة الثانوية والجامعية، ووجدت أن معظم المشكلات التي يقع فيها الشباب تكون نتيجة لانخفاض مستوى الوعي القانوني لديهم وقلة وعيهم بالقضايا الاجتماعية والسياسية والقانونية في المجتمع، لذلك أوصت الدراسات برفع مستوى الوعي القانوني لدى الشباب على اعتبار الشباب بناة المستقبل ووعيهم القانوني يشكل أملًا للوطن، وكذلك ضرورة عقد دورات تدريبية بصفة منتظمة والاهتمام بالتربية القانونية في المدارس والجامعات وتضمين الثقافة القانونية في المقررات الدراسية من أجل رفع مستوى الوعي القانوني. فالشباب والمعلمين على حد سواء بحاجة كبيرة لرفع مستوى الوعي القانوني للدفاع عن حقوقهم القانونية، وتجنب الوقوع في الأخطاء القانونية، بالإضافة إلى تعلمهم ثقافة احترام القانون والالتزام به، والقيام بمسئولياتهم القانونية تجاه المجتمع، وتطبيق مفهوم سيادة القانون والعدالة.

أما دراسات المرأة في هذا المحور فتناولت قضايا المرأة ودورها في المجتمع، وسعت إلى تحقيق هدف رئيسي هو قياس وعي المرأة بحقوقها القانونية مثل قوانين الأحوال الشخصية وقضية الميراث، وقياس وعي المرأة العاملة بقوانين العمل الحاكمة وكل ما يتعلق بحقوقها وواجباتها المهنية. وأثبتت الدراسات أن المرأة لديها وعي قانوني منخفض إلى متوسط بالقوانين المتعلقة بها وبحقوقها القانونية باختلاف المجتمعات والثقافات، وأن جهل المرأة بحقوقها هو السبب الرئيسي في ضياع جانب كبير منها. (**هالة عبد الباقي 2011**[15]، **وضحاء الكيومي 2014**[16]، **خالد حسن 2017**[17])، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت وعي المرأة القانوني فيما يتعلق بقوانين العنف المنزلي أو الأسري، حيث كشفت النتائج عن انخفاض مستوى وعي المرأة بتلك القوانين، وبالرغم من وجود القوانين إلا أنها ليست فعالة بسبب جهل المرأة القانوني بحقوقها وواجباتها المنصوص عليها في القوانين. **(Guru 2015)**[18] **(Azzahrani 2016)**[19] توصلت الدراسة إلى أن الوعي القانوني هو العامل الأكثر تأثيرا نحو تمكين المرأة ثم المستوى التعليمي، حيث يرتفع الاتجاه الإيجابي نحو تمكين المرأة كلما ارتفع مستوى الوعي القانوني لديها (**Devi 2017**[20]**, Batool 2018**[21]**)**

وأجمعت هذه الدراسات أن انتشار التعليم يجعل المرأة على وعي بحقوقها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وأنه عندما يكون لدى المرأة وعي كافي بحقوقها القانونية في المجتمع فذلك يسهم في تمكين المرأة وأن تكون على علم ودراية بكامل حقوقها وواجباتها العامة والخاصة اللازمة للمطالبة بهذه الحقوق وأداء وتنفيذ تلك الواجبات، وأن هذا دور كل من الأسرة والمجتمع والمؤسسات التعليمية والدينية ووسائل الإعلام لتنمية هذا الوعي.

المحور الثاني: المحور الثاني: الدراسات التي تناولت اتجاه القائم بالاتصال نحو المعايير القانونية والأخلاقية للممارسة المهنية ومدى الالتزام بها

أما بالنسبة **للمحور الثاني**، فتناولت عدد من الدراسات الحديثة (**وائل قنديل 2023**[22]، **محمود عفيفي 2019**[23]) قوانين الصحافة والإعلام المستحدثة بداية من مشروع قانون الإعلام

الموحد مرورا بقوانين92 لسنة 2016، قانونا 179 و 180 لسنة 2018. فتناولت هذه الدراسات رؤية واتجاهات الصحفيين نحوها؛ فكانت اتجاهاتهم أن حرية الصحافة هي حرية مقيدة نسبيا في ظل هذه القوانين، وأن السلطات الممنوحة للهيئات التنظيمية لن تضيف لحرية الصحافة. وتوصلت نتائج الدراسات أن غالبية الصحفيين يروا أن حرية الصحافة في ظل قانون 180 لسنة 2018 الحالي مقيدة نسبيا، ويروا أن دور وصلاحيات الهيئة الوطنية للصحافة ستضيف نسبيا إلى حرية الصحافة لأن الرقابة مطلوبة والضوابط تدعم الحريات المهنية، ويرى الصحفيون إن الأداء المهني لم يتغير بعد تطبيق القانون الحالي عما كان موجود وقت القوانين السابقة، مما يدل على أن الوضع الحالي للصحافة والإعلام يحتاج إلى مزيد من الحريات التي تمكن الصحفيين من أداء عملهم تجاه المجتمع.

وسعت دراسات المحور الثاني إلى معرفة اتجاهات الصحفيين نحو دور الهيئات التنظيمية في قانون 180 لسنة 2018 على رأسها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام. وكشفت عن أن الصحفيين يعرفون القانون ولكنهم لم يقرؤون بنوده، خاصة أن هذا القانون يضم حقوق وواجبات الصحفيين المصريين العاملين في وسائل الإعلام المصرية، ومع ذلك هناك نسبة وإن كانت قليلة لا تعلم أي شيء عن هذا القانون **(سهير عثمان 2022**[24]**)**. وتناولت دراسات **(مريم نصيف 2007**[25] **و Oniwon 2015**[26]**)** التعرف على درجة إدراك الصحفيين بالتشريعات الصحفية وبمواثيق الشرف وانعكاس ذلك على الممارسة المهنية. وكشفت النتائج عن انخفاض درجات الوعي بالقوانين والتشريعات الصحفية المنظمة للمهنة لدى الصحفيين محل الدراسة مما يعرضهم للمساءلة القانونية أو الغرامات والتعويضات المدنية، وهذا الالمام المحدود بالتشريعات الصحفية ينعكس بالسلب على التزام الصحفيين بالقوانين التي تحكم العمل الصحفي.

كما أهتمت دراسات المحور بمعرفة اتجاهات الصحفيين نحو القوانين المنظمة للصحافة وما إذا كانت التشريعات القائمة تشكل قيودًا على العمل الصحفي واقتراحاتهم لرفع مثل هذه القيود، وأوصت الدراسات السابقة التي تناولت قوانين الصحافة الملغاة بموجب القانون رقم 180 لسنة 2018، دراستي **(عفيفي 2007**[27]**، 2019)** بضرورة رفع القيود التي تكبل الصحافة مثل نقص المعلومات، والنظر في بعض الألفاظ القانونية غير المحددة والمطاطة التي يستغلها المشرع للنيل من حرية الصحافة، حيث أن هناك مصطلحات في مشروع القانون امتدت من القانون السابق 96 ما زالت مطاطة وغامضة، لذا أوصت بتوضيحها توضيحا دقيقا، ووضع ضمانات للعاملين في مجال الإعلام والصحافة من الحبس بسبب القضايا والآراء التي يتناولونها، فرغم أن مشروع القانون قد ألغى الحبس الاحتياطي إلا أن الصحفيين يرون أنهم مازالوا في حالة عدم الأمان، وتفعيل دور النقابة في محاسبة الصحفيين تجاه المخالفات المهنية مع مساعدة المجالس المنبثقة من مشروع القانون والهيئات، وضرورة أن تكون النقابة هي الجهة المنوطة بتحديد العقوبات والغرامات على الصحفي المخالف، وتفعيل تقارير الممارسة الصحفية لضبط الأداء المهني.

وتوصلت الدراسات السابقة إلى أن معظم القضايا المرفوعة على الصحفيين هي قضايا تشهير وسب وقذف هذا تفسيره أنهم على غير وعي قانوني، وإن ما يحركهم فقط هي

اعتبارات اقتصادية ونسب التوزيع واللجوء إلى نشر أخبار الإثارة والترفيه التي تتناول سمعة الأشخاص وأسرار حياتهم الخاصة أو تداعب مشاعر الجماهير بالقضايا الشائكة كجرائم القتل والخيانة وغيرها، وكل هذه الأخبار إذا كان الصحفي على غير وعي قانوني كافي بالضوابط القانونية التي تنظم نشر تلك الأخبار سيقع في مآزق قانونية تؤدى به إلى المساءلة الجنائية وتعرضه للمحاكمات، هذا بخلاف أن ذلك يخالف الضوابط الأخلاقية المنصوص عليها في المواثيق المهنية التي عليه الالتزام بها **(Kenyon 2008[28], Nordvik 2014[29])**.

وأهتمت عدد من الدراسات بوعي الصحفيين بالقوانين والمواثيق المهنية المنظمة للعمل الصحفي وانعكاسها على الأداء المهني، حيث أظهرت أن الصحفيين الذين تعرضوا للمساءلة القانونية لم يكونوا على وعي أو دراية بارتكاب جريمة تعرضهم للمسائلة القانونية، ولم يكونوا على علم بوجود مشكلة قانونية، وأظهرت الدراسات وجود نقص واضح في الوعي القانوني لدى الصحفي. وخلصت إلى تحديد ثلاث نماذج تحكم العلاقة بين القانون والأخلاقيات في العمل الصحفي ويمكن من خلالها تفسير النتائج في ضوء الممارسات المهنية المتبعة، وهي: نموذج الانعزال، ونموذج التوافق، ونموذج المسئولية الذي يوازن بين القانون والأخلاق. **(Voakes 1997, 1998, 2000)[30]**

اهتمت عدد من دراسات المحور الثاني بمدى معرفة الصحفي بميثاق الشرف المهني واتباعه للمعايير والمبادئ التي ينص عليها الميثاق، وقياس درجة التزام الصحفيين بالقوانين المنظمة للممارسة الصحفية، وكشفت الدراسات أن الجهل بالقوانين وأخلاقيات الإعلام من أهم أسباب الوقوع في مخالفات قانونية وأخلاقية، وأن عدم المعرفة الكافية بالقوانين أو المواثيق الصحفية تجعل الصحفي لا يلتزم بما جاء فيها، لذلك كلما زاد المستوى التعليمي وزادت سنوات الخبرة، زاد مستوى الوعي بأخلاقيات المهنة. كما أوصت الدراسات بضرورة تفعيل مواثيق الشرف الصحفية، على اعتبار أن الممارسة الأخلاقية تنبع من الالتزام بالمواثيق، وتوظيف الصحفيين المدربين فقط للعمل بها، وإنشاء أقسام قانونية داخل المؤسسات لتوجيه الصحفيين حول كيفية الممارسة المهنية السليمة في حدود القوانين والأخلاقيات المعمول بها، ومراجعة السلوكيات الأخلاقية للصحفيين بانتظام وتشجيعهم على الالتزام بالقوانين وبمدونة السلوك المهني. **(Linderud 2009[31], Daganato 2016[32], Azman 2013[33], Nkereuwem 2014[34])**

مشكلة الدراسة

تنطلق المشكلة البحثية من دراسة اتجاه الصحفيين نحو أهمية القوانين والتشريعات الصحفية المنظمة للمهنة، وكيفية انعكاس ذلك على مستوى الوعي القانوني لدى الصحفيين بمكوناته الثلاثة المكون المعرفي أي المعرفة بقوانين ولوائح العمل الصحفي التي تشمل حقوق وواجبات الصحفي وقواعد النشر، والمكون الوجداني أي اتجاه الصحفي وموقفه من القوانين والتشريعات الصحفية، والمكون السلوكي أي سلوك الصحفي أثناء الممارسة المهنية وانعكاس المكون المعرفي والوجداني على مدى التزامه بتطبيق القوانين والتشريعات في العمل الصحفي. ويشمل الوعي القانوني على الوعي بمواد جرائم النشر الواردة في قانون

العقوبات، والقوانين المنظمة للعمل الصحفي والتي تحدد المسئوليات القانونية الواقعة عليه، وحقوقه وواجباته متمثلة في قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018 ولائحة الأكواد المهنية، بما يؤثر على الأداء الصحفي والممارسة المهنية ككل.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في دراسة اتجاه الصحفيين نحو أهمية القوانين والتشريعات الصحفية وانعكاس ذلك على مستوى الوعي القانوني لديهم ودرجة الإلمام المعرفي بالقوانين العامة للدولة متمثلة في الدستور ومواد جرائم النشر الواردة في قانون العقوبات، والقوانين المنظمة للعمل الصحفي والتي تحدد المسئوليات القانونية الواقعة عليه وحقوقه وواجباته متمثلة في قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018 ولائحة الأكواد.

تساؤلات الدراسة

- ما هو اتجاه الصحفيين نحو أهمية القوانين والتشريعات الصحفية المنظمة للمهنة؟
- ما مستوى الوعي القانوني للصحفيين المصريين العاملين في الصحف القومية والحزبية والخاصة؟
- كيف يؤثر مستوى الوعي القانوني للصحفي على إدراكه لحقوقه وواجباته وللمسئولية القانونية الواقعة عليه؟
- ما هي العوامل المؤثرة على درجة الوعي القانوني للصحفي؟
- ما التصور المقترح لرفع مستوى الممارسة المهنية والوعي القانوني لدي الصحفي؟

الإطار النظري

نظرية المسئولية الاجتماعية (Social Responsibility Theory):

اعتمدت الدراسة على نظرية المسئولية الاجتماعية، التي تقدم إطارا اجتماعيا وأخلاقيا، ينبغي أن تعمل في ظله وسائل الإعلام، بهدف تطوير أدائها على المستوى الوظيفي والأخلاقي، وتؤكد ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد من ناحية، ومصالح المجتمع من ناحية أخرى، أي تقوم على مبدأ الصحافة المسئولة. وتقوم نظرية المسئولية الاجتماعية على فكرتين أساسيتين هما: أولًا أن يكون لدى الصحفي التزام تجاه المجتمع، وأن يقوم باستخدام الحرية والسلطة الممنوحة له بطريقة مسئولة، ثانيًا أن تعلو مصلحة المجتمع فوق أي شيء آخر بالنسبة للصحفي، فهي أهم من مستقبله المهني أو حتى حقوقه الشخصية.[35]

أثبتت الممارسات الصحفية أن الحرية غير المقترنة بالمسئولية تؤدي إلى ممارسات غير أخلاقية، فلا ينبغي لحرية الصحافة أن تطغى على حريات الآخرين وقيم المجتمع، والمسئولية الأساسية التي تقع على عاتق الصحفيين في أي مجتمع ديمقراطي هي نقل المعلومات بدقة ونزاهة وإنصاف، لذلك فتمسك الصحافة بالمبادئ الأخلاقية والمهنية عنصر أساسي لنجاحها.

وبناء على ما سبق استفادت الباحثة من مبادئ نظرية المسئولية الاجتماعية لفهم وتحليل وتفسير المسئولية الاجتماعية للصحفي أثناء الممارسة المهنية، ومدى التزامه بالضوابط القانونية، أي الالتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالمهنة، لأن العمل الصحفي يحكمه مجموعة ضوابط قانونية وأخلاقية لا يمكن الفصل بينها أو تغليب واحدة على الأخرى، بما يضمن الممارسة المهنية السليمة، وقيام الصحفي بوظيفته تجاه المجتمع.

الإطار المنهجي

نوع الدراسة

تعد هذه الدراسة دراسة آنية ووصفية تحليلية تفسيرية لأنها تستهدف وصف عناصر ومكونات ظاهرة معينة وتحليلها، لأنها تعمل على توصيف اتجاه القائم بالاتصال نحو أهمية القوانين المنظمة للصحافة، وقياس درجة الوعي القانوني وتحليله وتفسيره في ضوء الالتزام بمبادئ القوانين العامة والقوانين المنظمة للمهنة، وذلك بالاعتماد على أداة استمارة الاستبيان على القائم بالاتصال بهدف تفسير النتائج في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها وكذلك في ضوء الإطار النظري للدراسة.

مناهج الدراسة

منهج المسح

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج المسح، والذي يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن، وتم توظيف منهج المسح في هذه الدراسة من خلال مسح الدراسات السابقة والتراث العلمي، ومنهج المسح بشقه الميداني الذي وظفته الباحثة في مسح عينة من الصحفيين المصريين في الصحف القومية والحزبية والخاصة.

أساليب وأدوات التحليل

أداة الاستبيان

قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، لقياس اتجاه الصحفيين نحو أهمية القوانين ومستوى الوعي القانوني لديهم في الصحف الورقية والمواقع الإخبارية الإلكترونية. وقد راعت الباحثة في الأسئلة التسلسل المنطقي والوضوح في صياغة الأسئلة، مع التركيز على الأسئلة المغلقة لتسهيل عملية جمع المعلومات من المبحوثين. وشملت الاستمارة المحاور التالية:

المحور الأول: أهمية القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة وعلاقتها بالممارسة المهنية من وجهة نظر الصحفيين والعوامل المؤثرة على الممارسة المهنية وانعكاس قوانين وتشريعات الصحافة على الأداء الصحفي.

المحور الثاني: مستوى الوعي القانوني للصحفي بمكوناته الثلاثة المعرفية والوجدانية والسلوكية

مقاييس الدراسة

اشتملت استمارة الاستبيان على مجموعة من المقاييس، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة ولتحقيق الهدف الرئيسي لها، وتضمنت استمارة الاستبيان المقاييس التالية:

- مقياس اتجاه الصحفيين نحو أهمية قوانين وتشريعات الصحافة المنظمة للمهنة وتكون مؤشرًا على التزامه بالقوانين والتشريعات. ويتكون من 9 عبارات لكل عبارة درجة، أي أن الدرجة على هذا المقياس تتروح ما بين 9 ل 45، وقد تم تصنيف المبحوثين حسب درجاتهم على هذا المقياس سلبي، محايد، ايجابي.
- مقياس الوعي القانوني للصحفي، ويعكس مكونات الوعي من خلال إجابات الصحفيين على الأسئلة وينقسم إلى ثلاثة مقاييس فرعية؛ مقياس المكون المعرفي أي معرفة الصحفي بالقوانين، ومقياس المكون الوجداني أي اتجاه الصحفي نحو القوانين والتشريعات والالتزام بها واتجاهه الايجابي أو السلبي نحوها، ومقياس المكون السلوكي أي الفعل في صورة الالتزام بالضوابط القانونية التي تنعكس على الممارسة المهنية. وبالنسبة لمقياس المكون المعرفي يتكون من 12 عبارة، أي أن الدرجة على هذا المقياس تتروح ما بين 1 ل 12، وقد تم تصنيف المبحوثين حسب درجاتهم على هذا المقياس منخفض، متوسط، مرتفع. ومقياس المكون الوجداني يتكون من 11 عبارة لكل عبارة درجة، أي أن الدرجة على هذا المقياس تتروح ما بين 11 ل 55، وقد تم تصنيف المبحوثين حسب درجاتهم على هذا المقياس سلبي، محايد، ايجابي. ومقياس المكون السلوكي يتكون من 11 عبارة لكل عبارة درجة، أي أن الدرجة على هذا المقياس تتروح ما بين 11 ل 55، وقد تم تصنيف المبحوثين حسب درجاتهم على هذا المقياس منخفض، متوسط، مرتفع.

اختبار الصدق والثبات

أولا: اختبار الصدق لاستمارة الاستبيان المطبقة على عينة من الصحفيين: قامت الباحثة باختبار مدى صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من الأكاديميين والخبراء في الإعلام والقانون لفحصها والحكم على صلاحيتها في قياس ما وضعت لقياسه، وقد قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة بناء على ملاحظات السادة المحكمين، والتي اشتملت على بعض التعديلات في عبارات استمارة الاستبيان لتعكس أهداف الاستمارة التي وضعت لها، وأصبحت الأداة صالحة للتطبيق في ضوء توصيات واقتراحات هيئة التحكيم.[36]

ثانيا: اختبار الثبات لاستمارة الاستبيان: تم تقييم مدى ثبات الاستمارة من خلال تطبيقها في فترتين زمنيتين مختلفتين، واختارت الباحثة 20 صحفيًا مصريًا بنفس طريقة العينة، وذلك بنسبة 10% من إجمالي عينة الدراسة الميدانية، ولحساب الثبات تم تطبيق معادلة الصيغ المتكافئة، وبحسب هذه المعادلة بلغ متوسط قيمة معامل الثبات في الاستبيان بين البحثين (0.96) بمعنى أن نسبة الاتفاق كانت (96.0%)، وهي درجة ثبات عالية بما يؤكد ثبات الاستبيان.

الإطار الإجرائي

عينة الدراسة الميدانية: عينة متاحة من الصحفيين المصريين العاملين في المؤسسات الصحفية المصرية المختلفة القومية والحزبية والخاصة وبلغ قوام العينة 200 مفردة، تم جمع الاستجابات على الاستمارة في الفترة من أغسطس 2023 إلى ديسمبر 2023، وكانت سمات وخصائص عينة الدراسة كالتالي:

جدول رقم (1) البيانات الشخصية		ك	%
النوع	ذكور	120	60
	أناث	80	40
	الإجمالي	200	100
السن	من 25 إلى 30 سنة	52	26
	من 31 إلى 40 سنة	99	49.5
	من 41 إلى 50 سنة	26	13
	من 50 إلى 60 سنة	17	8.5
	أكثر من 60 سنة	6	3
	الإجمالي	200	100
المؤهل الدراسي	بكالوريوس إعلام أو ليسانس آداب إعلام	119	59.5
	ليسانس أو بكالوريوس في غير تخصص الإعلام	81	40.5
	الإجمالي	200	100
جدول رقم (2) البيانات الوظيفية		ك	%
نوع ملكية المؤسسة الصحفية التي تعمل بها	قومية	62	31
	حزبية	20	10
	خاصة	118	59
	الإجمالي	200	100
اسم المؤسسة الصحفية التي تعمل بها	أخبار اليوم	15	7.5
	الأهرام	18	9
	الجمهورية	13	6.5
	الدستور	14	7
	الشروق	18	9
	الفجر	6	3
	القاهرة 24	9	4.5
	المصري اليوم	12	6
	الوطن	17	8.5
	الوفد	20	10
	اليوم السابع	15	7.5
	روزاليوسف	13	6.5
	صحفي حر	7	3.5
	فيتو	8	4
	مصراوي	5	2.5
	وكالة أنباء الشرق الأوسط	4	2
	مواقع الكترونية (منبر التحرير، موقع الحادثة، موقع المستقبل، موقع بوابة القاهرة، موقع زاوية، موقع كايرو 360) بواقع مفردة لكل موقع	6	3
	الإجمالي	200	100

الموقع الوظيفي	محرر	102	51
	مراسل	2	1
	مندوب	1	0.5
	مخرج صحفي	4	2
	صحفي ديسك	9	4.5
	نائب رئيس قسم	20	10
	رئيس قسم	27	13.5
	سكرتير تحرير	2	1
	مدير تحرير	20	10
	نائب رئيس تحرير	13	6.5
	الإجمالي	200	100
موقع العمل داخل المؤسسة الصحفية	الصحيفة المطبوعة	49	24.5
	الموقع الإلكتروني	60	30
	الأثنين معا	91	45.5
	الإجمالي	200	100
جدول رقم (3) الصفة النقابية والخبرة		ك	%
الصفة النقابية	نقابي تحت التمرين	26	13
	نقابي مشتغل	123	61.5
	غير نقابي	51	25.5
	الإجمالي	200	100
عدد سنوات الخبرة في العمل الصحفي	أقل من 5 سنوات	34	17
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	55	27.5
	من 10 سنوات إلى 15 سنة	70	35
	أكثر من 15 سنة	41	20.5
	الإجمالي	200	100
	لم أتلقى أي دورات تدريبية	30	15.0
	الإجمالي	200	

نتائج الدراسة الميدانية: فيما يلي عرض لنتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: أهمية القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة وعلاقتها بالممارسة المهنية من وجهة نظر الصحفيين والعوامل المؤثرة على الممارسة المهنية وانعكاس قوانين وتشريعات الصحافة على الأداء الصحفي

جدول رقم (4) يوضح مدى تأثير قوانين الصحافة على الممارسة المهنية من وجهة نظر المبحوثين:

من وجهة نظرك إلى أي مدى تؤثر قوانين الصحافة على الممارسة المهنية	ك	%
تؤثر بدرجة كبيرة	106	53
تؤثر بدرجة متوسطة	67	33.5
تؤثر بدرجة ضعيفة	20	10
ليس لها تأثير	7	3.5
الإجمالي	200	100

يوضح الجدول السابق أن 53% من عينة الدراسة من الصحفيين المصريين العاملين في المؤسسات الصحفية القومية والحزبية والخاصة، يرون أن قوانين الصحافة تؤثر على

الممارسة المهنية بدرجة كبيرة، في حين يرى 33,5% من اجمالي العينة أنها تؤثر بدرجة متوسطة، بينما يرى الصحفيون أن تأثير قوانين الصحافة على الممارسة الصحفية تأثير ضعيف أو ليس لها تأثير بنسب بلغت 10% و3.5% على التوالي. وهذا يشير إلى أن حوالي نصف عينة الصحفيين فقط يدركون لمدى أهمية القوانين وتأثيرها على العمل الصحفي بشكل كبير.

جدول رقم (5) يوضح مدى حرص الصحفيين على مراجعة قوانين الصحافة عند مقابلة مشكلة قانونية أثناء العمل:

هل تحرص على مراجعة قوانين الصحافة عندما تقابلك مشكلة قانونية أثناء عملك:	ك	%
أحرص دائما	81	40.5
أحيانا	95	47.5
لا أحرص على ذلك	24	12
الإجمالي	200	100

يتضح من نتائج الجدول السابق مدى حرص الصحفي على مراجعة قوانين الصحافة والرجوع إلي النصوص المنظمة للعمل الصحفي في حالة التعرض لمشكلة قانونية أو مأزق قانوني أثناء العمل اليومي يحتاج إلي قرار بما يتفق مع الضوابط القانونية، فكانت استجابات الصحفيين بنسبة 47.5% يرجعون إلى القوانين أحيانا، ونسبة الصحفيين الذين يحرصون دائما على مراجعة القوانين 40.5%. في حين لا يحرص 12% من العينة على مراجعة القوانين عند التعرض لمشكلة قانونية أثناء العمل. وتتوافق النتائج الواردة في هذا الجدول في فئتين (أحرص دائما وأحيانا) مع النتائج الواردة في الجدول السابق في فئتين (تؤثر بدرجة كبيرة وتؤثر بدرجة متوسطة) من حيث ارتفاع نسبة أهمية القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة من وجهة نظر الصحفيين لأنهم يرون أنها لها تأثير واضح على الممارسة المهنية بالإضافة إلى الحرص على مراجعة القوانين بشكل كبير.

جدول رقم (6) يوضح العوامل التي تؤثر على الأداء الصحفي من وجهة نظر الصحفيين:

أمامك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الأداء الصحفي اختار على الأقل أهم ثلاثة عوامل من وجهة نظرك: (يمكن اختيار أكثر من بديل)	ك	%
الأخلاق الذاتية للصحفي	147	73.5
السياسة التحريرية للصحيفة ونمط الملكية	140	70.0
ضغوط السبق والرغبة في زيادة الترافيك بين الصحف والمواقع وبعضها	105	52.5
ضغوط الجمهور والقراء والمعلنين وتلبية احتياجاتهم	82	41.0
تأثير رؤساء وزملاء العمل	79	39.5
القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي	60	30.0
ميثاق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة	59	29.5
العوامل الإدارية المرتبطة بالصحيفة: معايير الترقي والمكافآت	43	21.5
توجيهات المستشار القانوني	2	1.0
إجمالي العينة	200 مبحوث	

توضح النتائج الواردة بالجدول السابق العوامل التي تؤثر على الأداء الصحفي من وجهة نظر الصحفيين عينة الدراسة وتم ترتيب العوامل من الأعلى إلى الأقل، حيث جاء في المرتبة الأولى عامل الأخلاق الذاتية للصحفي بنسبة بلغت 73.5% ، ثم في المرتبة الثانية السياسة التحريرية للصحيفة ونمط ملكيتها بنسبة بلغت 70%، ثم في المرتبة الثالثة ضغوط السبق والرغبة في زيادة الترافيك بين الصحف والمواقع وبعضها بنسبة بلغت 52.5% وفقا لرأي المبحوثين. ثم يأتي بعد ذلك العوامل المتعلقة بضغوط الجمهور والقراء والمعلنين وتلبية احتياجاتهم بنسبة بلغت 41% من الإجمالي العام لاستجابات الصحفيين حول هذه العبارة، ثم تأثير رؤساء وزملاء العمل بنسبة 39.5%، يليها القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي كعامل من العوامل المؤثرة على الأداء الصحفي بنسبة بلغت 30%، ثم ميثاق الشرف الصحفي وأخلاقيات المهنة بنسبة 29.5% وفقا لرأي الصحفيين عينة الدراسة، ثم تأتي العوامل الإدارية المرتبطة بالصحيفة كمعايير الترقي والمكافآت 21.5%، وأخيرا وبنسبة ضئيلة جدا بلغت 1% توجيهات المستشار القانوني مما يشير إلى ضعف الدور الذي يقوم به وعدم رجوع الصحفيين إلى المستشار القانوني للصحيفة أثناء عملهم.

أن العامل الأساسي الذي يؤثر على الأداء المهني أو الممارسة المهنية هي الأخلاق الذاتية للصحفي وهي العوامل الشخصية المرتبطة بمعتقدات الصحفي نفسه ورؤيته الشخصية للأخلاق المهنية وخلفيته الثقافية والاجتماعية على غيرها من العوامل المؤثرة، وهذا يتفق مع دراسة (أميرة العباسي 2003) التي تناولت العوامل المؤثرة في تشكيل الخيارات الأخلاقية للصحفي حيث جاء كذلك في المرتبة الأولى العوامل الشخصية المرتبطة بالنشأة الاجتماعية والإطار القيمي ومعتقدات الصحفي نفسه ورؤيته للأخلاق. بالإضافة إلى أن عامل السياسة السياسة التحريرية الذي أحتل المرتبة الثانية في العوامل وبنسبة مرتفعة، ويليه عامل السبق والمنافسة والرغبة في زيادة الترافيك، يتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة إلى أن التزام الصحفي بالسياسة التحريرية وقرارات رؤساء العمل وتحقيق السبق والصدارة أكثر أهمية وفي مراتب سبقت الالتزام بالضوابط القانونية والأخلاقية للمهنة وفقا لما توصلت إليه الدراسات السابقة مثل (أميمة عمران 2009)

وردت العوامل المتعلقة بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي في المرتبة السادسة ضمن العوامل التي طرحتها استمارة الاستبيان وفقا لإجابات الصحفيين عن العوامل المؤثرة وبنسبة منخفضة 30% وهي في مرتبة متأخرة بوجه عام وتشير إلى ضعف تأثيرها على الممارسة المهنية، (وكذلك الأمر مع مواثيق الشرف الصحفية وأخلاقيات المهنة) وسبقتها عوامل أكثر تأثيرا على العمل الصحفي من وجهة نظر الصحفيين أنفسهم، وهذا يشير إلى تأثير السياسة التحريرية وعوامل السبق والمنافسة وكذلك تلبية رغبات الجمهور بشكل أكثر على عملهم اليومي.

جدول رقم (7) يوضح اتجاه الصحفيين عينة الدراسة نحو أهمية القوانين والتشريعات الصحفية في العمل الصحفي:

درجة الموافقة / العبارة	موافق بشدة		موافق		إلى حد ما		معارض		معارض بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
الالتزام بتشريعات الصحافة تحمي الصحفي من المساءلة القانونية	96	48	71	35.5	16	8	15	7.5	2	1	4.22	0.952	84.4
تدفع تشريعات الصحافة الصحفي للتدقيق في المعلومات قبل نشرها	81	40.5	92	46	15	7.5	11	5.5	1	0.5	4.2	0.841	84.0
معرفة القوانين المنظمة للعمل الصحفي تضمن حماية حقوق وواجبات الصحفي	88	44	78	39	13	6.5	21	10.5	0	0	4.17	0.95	83.4
تؤثر الضوابط الاخلاقيه والضوابط القانونية على الممارسة المهنية بنفس الدرجة	58	29	82	41	25	12.5	30	15	5	2.5	3.79	1.096	75.8
تنظم تشريعات الصحافه كيفيه الحصول على المعلومات وتداولها	44	22	86	43	28	14	37	18.5	5	2.5	3.63	1.094	72.6
تحمي قوانين الصحافه حرية الرأي والتعبير	42	21	53	26.5	29	14.5	50	25	26	13	3.18	1.361	63.6
توافر درجة عالية من الوعي القانوني لدى الصحفي لا يؤدى بالضرورة إلى رفع مستوى الأداء المهني	33	16.5	82	41	22	11	54	27	9	4.5	2.62	1.176	52.4
في اوقات كثيرة يكون من الصعب عمليا أن يلتزم الصحفي بنصوص ومبادئ القوانين أثناء التغطية الصحفية اليومية	32	16	118	59	22	11	23	11.5	5	2.5	2.26	0.946	45.2
الكثير من الصحفيين لا يهتمون بالرجوع إلى القوانين والتشريعات أثناء عملهم	39	19.5	105	52.5	32	16	20	10	4	2	2.22	0.943	44.4

يوضح الجدول السابق اتجاهات عينة الدراسة من الصحفيين نحو أهمية القوانين والتشريعات الصحفية المنظمة للمهنة؛ جاء في المرتبة الأولى عبارة "الالتزام بتشريعات الصحافة تحمي الصحفي من المساءلة القانونية" بوزن نسبي بلغ 84.4%، ثم في المرتبة الثانية عبارة "تدفع تشريعات الصحافة الصحفي للتدقيق في المعلومات قبل نشرها" بوزن نسبي بلغ 84%، يليها في المرتبة الثالثة عبارة "معرفة القوانين المنظمة للعمل الصحفي تضمن حماية حقوق وواجبات الصحفي" بوزن نسبي بلغ 83.4%، وهذا يشير إلى اقتناع الصحفيين عينة الدراسة بأهمية التشريعات الصحفية في حماية الصحفي من المساءلة القانونية وأن التشريعات الصحفية تدفع الصحفي في التدقيق في المعلومات قبل نشرها وتعتبر ضمانة لحقوق وواجبات الصحفي، إلا أن الباحثة ترى أن هذه الاستجابة تتناقض مع الممارسات الصحفية الفعلية الحالية وارتكاب الصحفيين للتجاوزات المهنية والقانونية المختلفة التي قد تعرضهم للمسائلات القانونية والتأديبية كما أظهرتها نتائج الدراسة التحليلية.

وجاء بعد ذلك عبارة "تؤثر الضوابط الأخلاقية والضوابط القانونية على الممارسة المهنية بنفس الدرجة" في المرتبة الرابعة بوزن نسبي بلغ 75.8%، ثم في المرتبة الخامسة عبارة

"تنظم تشريعات الصحافة كيفية الحصول على المعلومات وتداولها" بوزن نسبي بلغ 72.6%، يليها سادسا عبارة "تحمي قوانين الصحافة حرية الرأي والتعبير" بوزن نسبي بلغ 63.6%، ثم في المرتبة السابعة "توافر درجة عالية من الوعي القانوني لدى الصحفي لا يؤدى بالضرورة إلى رفع مستوى الأداء المهني" بوزن نسبي بلغ 52.4%، وعبارة "في أوقات كثيرة يكون من الصعب عمليا أن يلتزم الصحفي بنصوص ومبادئ القوانين أثناء التغطية الصحفية اليومية" جاءت في المرتبة الثامنة بوزن نسبي بلغ 45.2%، وفي المرتبة الأخيرة عبارة "الكثير من الصحفيين لا يهتمون بالرجوع إلى القوانين والتشريعات أثناء عملهم" بوزن نسبي بلغ 44.4%.

وفقا لبيانات الجدول السابق فإنه على الرغم من وعي الصحفيين بأهمية القوانين والتشريعات في تنظيم الحصول على المعلومات وتداولها وحماية حرية الرأي والتعبير إلا أن هذا يتناقض مع النسبة التي وافقت على العبارات التي تشير إلى أن الصحفيين عينة الدراسة أنفسهم يقروا بأن معرفة القوانين معرفة جيدة لا تؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى الأداء المهني وأن من الصعب الالتزام بنصوص ومبادئ القوانين أثناء التغطية الصحفية اليومية بنسب (موافق بشدة – موافق) بلغت 57.5% و75% على التوالي. كما إن هناك نسبة اتفاق عالية أن الالتزام بتشريعات الصحافة تحمي الصحفي من المساءلة القانونية فهذا يشير إلى أنهم يدركون جيدا لأهمية التشريعات الصحفية إلا أنه يوجد تعارض وتناقض بين اجابات المبحوثين في الجدول السابق لأن هناك نسبة اتفاق عالية (موافق بشدة – موافق) بلغت 72% أن الكثير من الصحفيين لا يهتمون بالرجوع للقوانين والتشريعات أثناء عملهم وهذا يشير إلى عدم الاهتمام بالرجوع للقوانين والوعي القانوني غير الكافي للصحفي. وهذا التناقض يمكن تفسيره في ضوء العوامل المؤثرة على الأداء الصحفي أن هناك عوامل أكثر تأثيرا تدفع الصحفي للعمل بأسلوب معين يوقعه في تجاوزات قانونية مثل عوامل السبق والسرعة والمنافسة وضغوط الجمهور.

جدول رقم (8) مقياس اتجاه الصحفي نحو أهمية القوانين:

مجمل مقياس اتجاه الصحفي نحو أهمية القوانين	ك	%
سلبي	4	2
محايد	149	74.5
ايجابي	47	23.5
الإجمالي	200	100

توضح بيانات الجدول السابقة مجمل مقياس اتجاهات الصحفيين عينة الدراسة نحو أهمية القوانين والتشريعات الصحفية المنظمة للمهنة، فكان الاتجاه حياديا في المقدمة بنسبة وصلت إلى 74.5%، ثم ايجابيا بنسبة بلغت 23.5%، في حين كان سلبيا في الترتيب الأخير بنسبة 2%، وتتوافق تلك النتائج مع نتائج جدول مقياس الوعي القانوني فإذا كانت درجة الوعي القانوني متوسطة فقط أرتبط معاها تشكيل اتجاهات غير محددة نحو أهمية القوانين فجاءت حيادية بين أغلب المبحوثين، وقد يعزى ذلك إلى عدم وضوح أهمية القوانين لدى الصحفيين عينة الدراسة ومدى تأثيرها على الممارسة المهنية.

المحور الثاني: مستوى الوعي القانوني للصحفي بمكوناته المعرفية والوجدانية والسلوكية

جدول رقم (9) يوضح المكون المعرفي للوعي القانوني:

العبارة	المعرفة الصحيحة		المعرفة الخاطئة	
	ك	%	ك	%
يجوز للصحيفة فصل الصحفي عن العمل في أي وقت دون إخطار النقابة أو إبداء أسباب	164	82	36	18
عند ارتكاب أية مخالفات يتعرض الصحفي للمساءلة التأديبية أمام النقابة وأمام المؤسسة الصحفية	160	80	40	20
يجوز للصحفي أن ينيب محاميا للحضور عنه في الجنح التي تقع بواسطة الصحف	136	68	64	32
معلومات ووثائق وأوراق الصحفي تعد دليل اتهام ضده في أي تحقيق جنائي	100	50	100	50
ينص عقد العمل على المرتب والترقيات والسياسة التحريرية	93	46.5	107	53.5
يخضع كل من يملك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي للقانون بغض النظر عن عدد المتابعين وفقا لقانون الصحافة الجديد	77	38.5	123	61.5
أحدث القوانين المنظمة للصحافة في مصر هو القانون رقم 180 لسنة 2018	75	37.5	125	62.5
يمكن نشر التصحيح في أي وقت عند وروده وفي أي مساحة	75	37.5	125	62.5
لا يجوز للصحفي نشر منطوق الأحكام في القضايا التي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية	53	26.5	147	73.5
السب هو إسناد للغير أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه أما القذف هو لصق عيب أخلاقي بشخص يخدش الشرف والاعتبار	51	25.5	149	74.5
يبيح القانون نشر موضوعات تتعلق بالحياة الخاصة للشخصيات العامة أو المسئولين إذا كانوا متهمين من أجل المصلحة العامة	50	25	150	75
يتعرض الصحفي للغرامة المالية في حالة نشر ما يحرض على مخالفة القانون أو العنف أو التمييز أو العنصرية أو التعصب	47	23.5	153	76.5

تشير بيانات الجدول السابق عرضه إلى مدى صحة وخطأ إجابات المبحوثين حول العبارات الخاصة بالمكون المعرفي للوعي القانوني، أشتمل جدول المكون المعرفي للوعي القانوني على 12 عبارة منهم خمس عبارات صحيحة وسبع عبارات خاطئة لتعكس مواد القوانين المنظمة للصحافة والنشر التي أستندت عليها الباحثة في تصميم هذا الاختبار المعرفي، والتي تشكل أساس المعرفة القانونية للصحفي والتي يجب أن يكون على وعي قانوني تام بها. وتم ترتيب بيانات الجدول السابق وفقا لإجابات المعرفة الصحيحة من الأعلى إلى الأقل كما يلي؛

حول عبارة **"يجوز للصحيفة فصل الصحفي عن العمل في أي وقت دون إخطار النقابة أو إبداء أسباب"** (عبارة خاطئة) بلغت نسبة المعرفة الصحيحة 82% في مقابل 18% للمعرفة الخاطئة، هذا يشير إلى ارتفاع معرفة الصحفيين عينة الدراسة حول هذا الحق القانوني الذي جاء في المادة 16 في فصل حقوق الصحفيين والإعلاميين من قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018 بأنه لا يجوز فصل الصحفي من عمله إلا بعد التحقيق معه وإخطار النقابة المعنية بمبررات الفصل وانقضاء ستين يومًا من تاريخ هذا الإخطار، تقوم خلالها النقابة بالتوفيق بينه وبين جهة عمله.

وفيما يتعلق بعبارة **"عند ارتكاب أية مخالفات يتعرض الصحفي للمساءلة التأديبية أمام النقابة وأمام المؤسسة الصحفية"** (عبارة صحيحة) بلغت نسبة المعرفة الصحيحة 80% في مقابل 20% للمعرفة الخاطئة، نصت المادة 18 من قانون تنظيم الصحافة على مع عدم الإخلال بالمسئولية القانونية للصحيفة أو للوسيلة الإعلامية أو للموقع الإلكتروني، يُساءل الصحفي أو الإعلامي تأديبيًّا أمام نقابته إذا أخل بواجباته المنصوص عليها في هذا القانون أو في ميثاق الشرف المهني، وفقًا للأحكام المنصوص عليها في قانون النقابة، وذلك دون الإخلال بحق المؤسسات الصحفية والإعلامية في تطبيق اللوائح المنظمة للمساءلة التأديبية للعاملين بها.

أما عبارة **"يجوز للصحفي أن ينيب محاميا للحضور عنه في الجنح التي تقع بواسطة الصحف"** (عبارة صحيحة) بلغت نسبة المعرفة الصحيحة 68%، بينما بلغت نسبة المعرفة الخاطئة 32%، يشار إلى أن ثلثي العينة لم يكونوا على دراية بهذا المبدأ القانوني الذي ورد في قانون تنظيم الصحافة رقم 180 في المادة 28 التي نصت على إذا حركت الدعوى الجنائية في الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو وسائل الإعلام أو المواقع الإلكترونية جاز للمتهم أن ينيب محاميا للحضور عنه.

وفيما يتعلق بعبارة **"معلومات ووثائق وأوراق الصحفي تعد دليل اتهام ضده في أي تحقيق جنائي"** (عبارة خاطئة) تساوت نسبة المعرفة الصحيحة والمعرفة الخاطئة فبلغت 50% لكل منهما، هذه النسبة تثير الانتباه تجاه إجابات المبحوثين أن نصف العينة على غير معرفة كافية بأن القانون كفل الحماية للصحفي وضمن حريته أثناء أداء عمله وحمايته من أن يكون عمله في الصحافة سببا للمسائلة القانونية بموجب نص المادة 30 من قانون تنظيم الصحافة فلا يجوز أن يتخذ من الوثائق والمعلومات والبيانات والأوراق التي يحوزها الصحفي أو الإعلامي دليل اتهام ضده في أي تحقيق جنائي ما لم يكن في حيازتها أو طريقة الحصول عليها جريمة.

أما عبارة **"ينص عقد العمل على المرتب والترقيات والسياسة التحريرية"** (عبارة صحيحة) بلغت نسبة المعرفة الصحيحة 46.5% في مقابل 53.5% للمعرفة الخاطئة، أرتفعت نسبة المعرفة الخاطئة أي الإجابات الخاطئة للصحفيين عينة الدراسة حول العبارات القانونية الواردة والتي تقيس المكون المعرفي للوعي القانوني لديهم، فهم على غير وعي كافي بأن القانون رقم 180 لسنة 2018 أقر في باب الحقوق في المادة 13 على أن تلتزم كل صحيفة أو وسيلة إعلامية بوضع سياسة تحريرية لها تضمنها العقود التي تبرمها مع الصحفيين أو الإعلاميين عند التحاقهم بها ليحتكم إليها الطرفان عند الخلاف..، وكذلك المادة 14 حيث تخضع العلاقة بين العاملين بالصحف ووسائل الإعلام وجهات العمل التي يعملون بها لعقد عمل يحدد نوع العمل ومكانه والمرتب وملحقاته والمزايا التكميلية والترقيات والتعويضات...

وبالنسبة لعبارة **"يخضع كل من يملك حساب على مواقع التواصل الاجتماعي للقانون بغض النظر عن عدد المتابعين وفقا لقانون الصحافة الجديد"** (عبارة خاطئة) بلغت المعرفة الصحيحة 38.5% وبلغت المعرفة الخاطئة 61.5%، يجب أن يدرك الصحفي أن اساءة

استخدام مواقع التواصل الاجتماعي تعرض صاحبها للمسائلة القانونية فوفقا للمادة 19 من قانون تنظيم الصحافة يلتزم بأحكام هذه المادة، التي حظرت نشر أو بث أخبار كاذبة أو التحريض على مخالفة القانون أو العنف أو الكراهية أو التمييز أو العنصرية أو الطعن في الأفراد أو السب أو القذف أو امتهان الأديان، كل موقع الكتروني شخصي أو مدونة إلكترونية شخصية أو حساب الكتروني شخصي يبلغ عدد متابعيه خمسة آلاف أو أكثر. فوفقا لإجابات هذه العبارة فإن عينة الصحفيين لا يدركوا هذه الإضافة الجديدة في القانون لينظم عمل المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

وحول عبارة **"أحدث القوانين المنظمة للصحافة في مصر هو القانون رقم 180 لسنة 2018"** بلغت نسبة المعرفة الصحيحة 37.5% في مقابل 62.5% للمعرفة الخاطئة، هو القانون الأساسي المنظم للعمل الصحفي ويضمن الممارسة المهنية السليمة، ويمثل المعيار الأساسي للصحفي ليرجع إليه في الحقوق أو الواجبات، مما يستوجب أن يكون لديه قدر كاف من الثقافة القانونية حول القانون الذي ينظم عمله ويحميه من أي مساءلة قانونية أو مهنية قد يتعرض لها، حتى لو كان به بعض المواد التي لا تنعكس بصورة مباشرة على عمله مثل مواد تشكيل المجلس أو مجالس الإدارات أو اجراءات إصدار الصحف والمواقع، إلا أنها مواد متعلقة بالثقافة القانونية العامة للصحفي.

وفيما يتعلق بعبارة **"يمكن نشر التصحيح في أي وقت عند وروده وفي أي مساحة"** (عبارة خاطئة) بلغت نسبة المعرفة الصحيحة 37.5% في مقابل 62.5% للمعرفة الخاطئة، أظهرت إجابات المبحوثين على العبارة السابقة أنهم على غير دراية كافية بشروط الرد والتصحيح التي وردت في القانون رقم 180 بشأن تنظيم الصحافة والإعلام، حيث نصت المواد 22، 23، 24 على هذه الشروط، فيجب نشر التصحيح خلال ثلاثة أيام من ورود الطلب، ويجب أن ينشر بطريقة الإبراز ذاتها التي نشرت بها المعلومات المطلوب تصحيحها، وللصحيفة الحق في الامتناع عن نشر التصحيح إذا ورد إليها طلب التصحيح بعد مضى ثلاثين يوما على النشر.

أما عبارة **"لا يجوز للصحفي نشر منطوق الأحكام في القضايا التي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية"** (عبارة خاطئة) حيث بلغت نسبة المعرفة الصحيحة 26.5% في مقابل 73.5% للمعرفة الخاطئة، تعكس هذه النسبة عدم وعي الصحفي بضوابط نشر أخبار التحقيقات والمحاكمات وتغطية أخبار القضايا المنظورة أمام المحاكم، وهو ما أظهرته نتائج الدراسة التحليلية من ارتفاع نسبة التجاوزات والمخالفات القانونية والمهنية في هذا الشأن. في مادة 189 من قانون العقوبات يعاقب القانون على نشر ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ولا عقاب على مجرد نشر الحكم، و المادة 21 من قانون تنظيم الصحافة تلتزم الصحف ووسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية بنشر وبث قرارات النيابة ومنطوق الأحكام التي تصدر في القضايا التي تناولتها أثناء التحقيق أو المحاكمة.

وفيما يتعلق بعبارة **"السب هو إسناد للغير أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه أما القذف هو لصق عيب أخلاقي بشخص يخدش الشرف والاعتبار"** (عبارة خاطئة)

بلغت نسبة المعرفة الصحيحة 25.5% في مقابل 74.5% للمعرفة الخاطئة، وفقا لتعريف قانون العقوبات في المواد 302 و306 فإن القذف هو إسناد للغير أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه أما السب فهو لصق عيب أخلاقي بشخص يخدش الشرف والاعتبار، وتبين من إجابات المبحوثين عدم وعيهم للفرق بينهما، ونص قانون العقوبات على معاقبة من يرتكب السب أو القذف وبالتالي ينطبق على الصحفي هذا الأمر لأنه أرتكبها في هذه الحالة بأحدى طرق العلانية، بالإضافة للمادة 19 من قانون تنظيم الصحافة التي حظرت نشر ما يعد سبا أو قذفا.

أما عبارة **"يبيح القانون نشر موضوعات تتعلق بالحياة الخاصة للشخصيات العامة أو المسئولين إذا كانوا متهمين من أجل المصلحة العامة"** (عبارة صحيحة) بلغت نسبة المعرفة الصحيحة 25% في مقابل 75% للمعرفة الخاطئة، تشير النتائج إلى خلط واضح عند الصحفي وعدم فهم لمبدأ الخصوصية أو حق النقد للموظف العام والفرد العادي، حيث يحظر القانون بشكل عام انتهاك الحق في الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة للمواطنين. فنصت المادة 20 من قانون تنظيم الصحافة على يحظر في أي وسيلة من وسائل النشر أو البث التعرض للحياة الخاصة للمواطنين. كما يحظر في أي وسيلة من وسائل النشر أو البث تناول مسلك المشتغل بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة إلا إذا كان التناول وثيق الصلة بأعمالهم ومستهدفا المصلحة العامة. وأوضحت المادة 32 حدود تناول الموظف العام فلا يعاقب الصحفي أو الإعلامي جنائيا على الطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بطريق النشر أو البث إلا إذا ثبت أن النشر أو البث كان بسوء قصد أو لا أساس له من الصحة أو كان عديم الصلة بأعمال الوظيفة أو الصفة النيابية أو الخدمة العامة.

وأخيرا عبارة **"يتعرض الصحفي للغرامة المالية في حالة نشر ما يحرض على مخالفة القانون أو العنف أو التمييز أو العنصرية أو التعصب"** (عبارة خاطئة) حيث بلغت نسبة المعرفة الصحيحة عليها 23.5% فقط، في مقابل 76.5% للمعرفة الخاطئة. يعاقب القانون على ارتكاب جرائم التحريض مثل ارتكاب جناية أو جنحة، أو التحريض على قلب نظام الحكومة، أو التحريض على التمييز ضد طائفة من الناس، أو التحريض على عدم الانقياد للقوانين، بالحبس والغرامة وفقا لقانون العقوبات في الباب الرابع عشر الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها في المواد 171، 172، 174، 175، 176، 177، يجب أن يكون الصحفي على وعي بجريمة التحريض وأشكالها والعقوبة المقررة لأن الصحفي قد يقع تحت طائلة القانون ويتعرض لعقوبة قد تصل إلى الحبس إذا نشر ما يعد تحريضا لأي نوع دون إدراكه أن ما تم نشره يستوجب العقاب. بالإضافة إلى المادة رقم 29 من قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018 التي أوضحت أنه لا يجوز توقيع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية، فيما عدا الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد. وهذه النسبة العالية للمعرفة الخاطئة على هذه العبارة ما هي إلا إنعكاس لإمكانية أن يعرض الصحفي نفسه للمسائلة القانونية وقد تصل للحبس وهو لا يعرف أو على غير وعي قانوني بأنه أرتكب جريمة من جرائم التحريض.

وبالنظر إلى نتائج الجدول السابق يلاحظ أن اجابات المبحوثين كانت فيها المعرفة الصحيحة أعلى في ثلاث عبارات فقط، وإجابة على عبارة واحدة كانت متساوية بنسبة 50%، وباقي العبارات الآخرى ثمان عبارات كانت فيها المعرفة الخاطئة نسبتها أعلى من المعرفة الصحيحة بفارق كبير. وعكست عبارات الجدول المشار إليه حقوق الصحفيين وواجبات الصحفيين وضمانات التحقيق والمحاكمة كما وردت في قانون تنظيم الصحافة رقم 180 لسنة 2018. ويعد الهدف من اختيار وصياغة هذه العبارات التي تمثل جزء من المكون المعرفي للوعي القانوني للصحفي هو أن يمارس الصحفي عمله بمزيد من الحرية والمسئولية والالتزام، دون خوف من التعرض للعقوبات والجزاءات، أو أن يتعرض للفصل دون سبب، وليعرف الصحفي حقوقه كاملة التي أقرها القانون ويدرك واجباته، ومتي يمكن أن يتعرض للمسائلة التأديبية، ويعي أن النقابة هي الجهة المسئولة عنه وعن حل مشاكله وعن مسائلة الصحفي والدفاع عنه وعن حقوقه.

جدول رقم (10) يوضح المكون الوجداني للوعي القانوني:

درجة الموافقة / العبارة	موافق بشدة		موافق		لا استطيع التحديد		معارض		معارض بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
اعتقد انه على الصحفي حضور الدورات التدريبية المتخصصة في تشريعات الصحافة	115	57.5	69	34.5	7	3.5	8	4	1	0.5	4.45	0.787	89.0
ارفض حجب المعلومات عن الصحفي تحت أي ظرف	116	58	65	32.5	8	4	8	4	3	1.5	4.41	0.864	88.2
ارى ان قبول الهدايا والامتيازات من المعلنين أمر عادي كتبادل للمصالح	11	5.5	20	10	8	4	78	39	83	41.5	4.01	1.165	80.2
اومن ان قوانين العمل الصحفي من أهم العوامل المؤثرة على الممارسة المهنية	66	33	79	39.5	24	12	25	12.5	6	3	3.87	1.1	77.4
ارى ان التشريعات الصحفية تحمي الصحفي من ارتكاب جرائم النشر	62	31	79	39.5	30	15	27	13.5	2	1	3.86	1.037	77.2
افضل عدم نشر اخبار المحاكمات خاصة تفاصيل قضايا الأحوال الشخصية	45	22.5	76	38	33	16.5	35	17.5	11	5.5	3.55	1.177	71.0
اضطر احيانا لنشر موضوعات وصور قاسية أو مثيرة في سياق التغطية الصحفية لجذب القراء وتحقيق الترافيك في ظل المنافسة الإعلامية	12	6	43	21.5	20	10	81	40.5	44	22	3.51	1.22	70.2
ارى انه ليس للصحفي الحق في رفض أي مهمة يكلف بها إذا أختلفت مع تشريعات الصحافة طالما تتفق مع السياسة التحريرية	17	8.5	41	20.5	18	9	82	41	42	21	3.45	1.263	69.0

درجة الموافقة / العبارة	موافق بشدة		موافق		لا استطيع التحديد		معارض		معارض بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
اشعر ان النقابه لا توفر الحمايه للصحفيين	34	17	54	27	25	12.5	64	32	23	11.5	2.94	1.317	58.8
اعتقد ان العمل في الصحافه يعرض الصحفي للمساءلة القانونية بشكل متكرر	34	17	69	34.5	27	13.5	58	29	12	6	2.73	1.219	54.6
اشعر ان قانون تنظيم الصحافه الحالي يقيد استقلالية وحرية الصحافة	40	20	72	36	47	23.5	38	19	3	1.5	2.46	1.06	49.2

توضح بيانات الجدول السابق استجابات المبحوثين التي تعكس درجة الوعي القانوني لدى الصحفيين عينة الدراسة بالقوانين المنظمة للمهنة من خلال المكون الثاني للوعي وهو المكون الوجداني، وقد جاءت كالتالي: تأتي عبارة **"أعتقد أنه على الصحفي حضور الدورات التدريبية المتخصصة في تشريعات الصحافة"** في المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 89%، وبنسبة اتفاق عالية (موافق بشدة – موافق) بلغت 92%، وهذا يشير إلى ادراك الصحفيين عينة الدراسة لحاجتهم إلى المزيد من الدورات التدريبية المتخصصة في التشريعات الصحفية وهذا يمثل اتجاه ايجابي نحو أهمية هذه الدورات في رفع مستوى الوعي القانوني لديهم وتزويدهم بقدر كاف من الثقافة القانونية، وهو ما تؤكده الباحثة من ضرورة الاهتمام بعقد الدورات التدريبية القانونية بصفة دورية وعدم التركيز فقط على الدورات الخاصة بالتحرير أو الكتابة الصحفية.

ثم عبارة **"أرفض حجب المعلومات عن الصحفي تحت أي ظرف"** في المرتبة الثانية بوزن نسبي بلغ 88.2%، هذه النسبة العالية من الاتفاق من قبل المبحوثين (موافق بشدة – موافق) بلغت 90.5% تؤكد على وعي الصحفي بأهمية اتاحة المعلومات وأن حجب المعلومات عنه أو وجود صعوبات تعوق حصوله على المعلومات والبيانات من مصادرها يؤدى إلى وقوعه في تجاوزات مهنية وقانونية للحصول عليها، كما أنه مبدأ قانوني أقره قانون تنظيم الصحافة رقم 180 في باب حقوق الصحفيين كحق للصحفي في المواد 9، 10، 11، 12 إلزام الجهات الحكومية والجهات العامة بتمكين حصول الصحفي على البيانات والمعلومات والأخبار، وحظر فرض قيود تعوق توفير المعلومات أو إتاحتها، وأن للصحفي الحق في تلقي إجابة على ما يستفسر عنه من معلومات وبيانات وأخبار، وفي سبيل الحصول على المعلومات فللصحفي الحق في حضور المؤتمرات والاجتماعات العامة واجراء لقاءات مع المواطنين والتصوير في الأماكن العامة.

ويلي ذلك في المرتبة الثالثة عبارة **"أرى أن قبول الهدايا والامتيازات من المعلنين أمر عادي كتبادل للمصالح"** بوزن نسبي بلغ 80.2%، ويتضح أن أغلبية الصحفيين عينة الدراسة رفضوا قبول أي هدايا أو امتيازات تقدم لهم في سياق عملهم بنسبة معارضة (معارض – معارض بشدة) بلغت 80.5% إدراكا منهم للمبدأ القانوني في قانون تنظيم الصحافة في المادة 25 بأنه يحظر على الصحفي قبول تبرعات أو إعانات أو مزايا بسبب

عمله من أي شخص أو جهة، ومن يخالف ذلك يتعرض للمسألة التأديبية. وترى الباحثة إن في عرف العمل الصحفي هذا يعتبر تصرف خاطئ ومرفوض تماما، ويمكن أنه أكتسب هذه المعرفة بالخبرة اليومية وبتأثير رؤساء العمل.

ثم جاءت عبارة **"أومن أن قوانين العمل الصحفي من أهم العوامل المؤثرة على الممارسة المهنية"** في المرتبة الرابعة بوزن نسبي بلغ 77.4%، ونسبة اتفاق (موافق بشدة – موافق) بلغت 72.5%، يليها في المرتبة الخامسة عبارة **"أرى أن التشريعات الصحفية تحمي الصحفي من ارتكاب جرائم النشر"** بوزن نسبي بلغ 77.2%، ونسبة اتفاق (موافق بشدة – موافق) بلغت 70.5%. تجدر الإشارة إلى أن قوانين وتشريعات الصحافة جاءت ضمن العوامل المؤثرة على العمل الصحفي من وجهة نظر الصحفيين عينة الدراسة، وهذا يشير إلى الاتجاه الايجابي نحو أهمية التشريعات الصحفية، وأنه في حالة التزام الصحفي بالقوانين والتشريعات سيحمي نفسه من التعرض للمسائلة القانونية سواء كانت مسائلة جنائية أو تأديبية. وترى الباحثة أن هناك ارتباط وثيق بين العبارتين مما يدل على الاتجاه الايجابي الذي ظهر من إجابات الصحفيين عينة الدراسة، ولكن المشهد الصحفي الحالي يؤكد عكس ذلك بسبب عدد التجاوزات والمخالفات القانونية لتشريعات الصحافة، مما يعكس عدم التزامهم بالضوابط القانونية والمهنية للعمل الصحفي.

ثم تأتي عبارة **"أفضل عدم نشر أخبار المحاكمات خاصة تفاصيل قضايا الأحوال الشخصية"** في المرتبة السادسة بوزن نسبي بلغ 71%، توضيحا للمادة 193 من قانون العقوبات التي أقرت أنه يعاقب بالحبس و/أو الغرامة كل من نشر أخبارا بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا. وبالنظر إلى نتائج العبارة فإن نسبة الاتفاق مرتفعة (موافق بشدة – موافق) بلغت 60.5%، مما يشير إلى وجود اتجاه ايجابي وموافقة نحو رفض هذا التصرف أو السلوك الصحفي بين عينة الدراسة وحرص الصحفي على عدم نشر تفاصيل قضايا الأحوال الشخصية أو التعريف بهوية أطراف الدعوى حفاظا على حرمة الحياة الخاصة وشرف وعرض العائلات والأفراد وحماية للأسرة. إلا أن نسبة عدم الموافقة بلغت 23% ونسبة الحياد بلغت 16.5% وهو يشير إلى أن نسبتهم الاجمالية تصل إلى حوالي ربع العينة كانت توافق على نشر أخبار تفاصيل قضايا الأحوال الشخصية أو لم تأخذ موقفا محددا تجاه هذه العبارة وكان من الأجدر رفض مبدأ نشر تفاصيل وقضايا وجلسات الأحوال الشخصية.

وجاءت عبارة **"أضطر أحيانا لنشر موضوعات وصور قاسية أو مثيرة في سياق التغطية الصحفية لجذب القراء وتحقيق الترافيك في ظل المنافسة الإعلامية"** في المرتبة السابعة بوزن نسبي بلغ 70.2%، وهنا يظهر تأثير عوامل السبق والمنافسة بين المؤسسات وبعضها وكذلك مع مواقع التواصل الاجتماعي إلا أن ذلك لا يجب أن يكون مبررا لمخالفة الضوابط القانونية أو المهنية. وقد أظهرت النتائج السابقة في الجدول رقم (..) الخاص بالعوامل المؤثرة على الأداء الصحفي من وجهة نظر عينة الدراسة أن عوامل ضغوط السبق والرغبة في زيادة الترافيك بين الصحف والمواقع وبعضها جاءت في المركز الثالث بنسبة 52.5%، وهذا يدل على تعارض بين إجابات المبحوثين من الصحفيين عينة الدراسة لأنهم في هذه

العبارة أظهروا نسبة معارضة مرتفعة (معارض – معارض بشدة) بلغت نسبتها 62.5% على تحكم عامل المنافسة والسبق والرغبة في جذب القراء وزيادة نسب المشاهدات والترافيك فيما ينشر. ويذكر أن كود تغطية الجريمة نص على عدم نشر صور أو مقاطع بشعة أو صادمة أو قاسية أثناء التغطية الصحفية.

ثم عبارة **"أرى أنه ليس للصحفي الحق في رفض أي مهمة يكلف بها إذا أختلفت مع تشريعات الصحافة طالما تتفق مع السياسة التحريرية"** في المرتبة الثامنة بوزن نسبي بلغ 69%، الأصل هو الالتزام بمبادئ وضوابط العمل الصحفي التي أقرتها القوانين وتشريعات الصحافة المنظمة للمهنة ومواثيق الشرف والأكواد المهنية، ووفقا للنتائج المشار إليها سابقا في الجدول الخاص بالعوامل المؤثرة على الأداء الصحفي فإن تأثير عامل السياسة التحريرية للصحيفة ونمط الملكية من وجهة نظر الصحفيين جاء في المرتبة الثانية وبنسبة مرتفعة بلغت 70%، وقد بلغت نسبة عدم الموافقة على هذه العبارة (معارض – معارض بشدة) 62%.

يليها عبارة **"أشعر أن النقابة لا توفر الحماية للصحفيين"** في المرتبة التاسعة بوزن نسبي بلغ 58.8%، بلغت نسبة الاتفاق (موافق بشدة – موافق) على هذه العبارة 44% وهو يشير إلى اتجاه سلبي نوعا ما نحو دور النقابة خاصة أن نسبة الحياد بين الاستجابات (لا أستطيع التحديد) بلغت نسبتها 12.5% مما يشير إلى ضرورة تفعيل دور النقابة وأن الصحفي يدرك أنها الجهة المنوط بها حمايته وحفظ حقوقه وكذلك مسائلته تأديبيا في حالة ارتكاب أي مخالفة. ويشكل انقسام العينة بين الموافقة والمعارضة لهذه العبارة، حيث وافقت نسبة 44% أن النقابة لا توفر الحماية للصحفيين، في حين أعترضت نسبة 43.5% على هذا، عدم الوعي بدور النقابة في العمل الصحفي . وفي ضوء استجابات المبحوثين، ترى الباحثة أن النقابة عليها دورا في توعية الصحفيين بدورها في ضمان حقوق الصحفيين وأنها المرجع الأساسي الذي يحتكم الصحفي إليه في حالة أي نزاع مع المؤسسة التي يعمل بها أو المصادر أو أي جهة أخرى.

في المرتبة العاشرة وقبل الأخيرة جاءت عبارة **"أعتقد أن العمل في الصحافة يعرض الصحفي للمساءلة القانونية بشكل متكرر"** بوزن نسبي بلغ 54.6%، وتأتي إجابات الصحفيين عينة الدراسة على هذه العبارة لتشير إلى اتجاه الصحفي السلبي وشعوره بعدم الأمان المهني أو الوظيفي حيث بلغت نسبة الاتفاق على العبارة (موافق بشدة – موافق) 51.5% والحياد 13.5% ونسبة المعارضة (معارض – معارض بشدة) 35%، ولكن في الواقع إن عدم وعي الصحفي بالضوابط القانونية والمهنية للعمل الصحفي هي التي تعرضه للمسائلة القانونية وليس العمل الصحفي في حد ذاته. فقد أقرت مواد النشر في قانون العقوبات وقوانين الصحافة والأكواد المهنية كيف يمارس الصحفي عمله بشكل مهني سليم يجنبه الوقوع في أي مسألة جنائية كانت أو تأديبية لأن الالتزام بالتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفي تحقق ممارسة مهنية سليمة مما يضمن عدم تعرض الصحفي لأي نوع من المسائلة القانونية.

وفي النهاية تأتي عبارة **"أشعر أن قانون تنظيم الصحافة الحالي يقيد استقلالية وحرية الصحافة"** في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي بلغ 49.2%، حيث حرص القانون الحالي المنظم للصحافة على حرية واستقلال الصحفي وحماية حقوقه وواجباته وضمان حرية الرأي والتعبير والصحافة المسؤولة في المواد المختلفة؛ مادة 7، و8 التي نصت على أن الصحفيون مستقلون في أداء عملهم لا سلطان عليهم في ذلك لغير القانون، وأنه لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سببا لمسائلته ولا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته. ويبدو من استجابات المبحوثين على هذه العبارة التي جاءت كالتالي الموافقة (موافق بشدة – موافق) بلغت 56%، والحياد 23.5، والمعارضة (معارض – معارض بشدة) بلغت 20.5%، أنهم لديهم اتجاه سلبي إلى حد ما ويروا أنهم يفرض عليهم قيود تعوق دون ممارسة المهنة بحرية واستقلالية.

جدول رقم (11) يوضح المكون السلوكي للوعي القانوني:

درجة الموافقة / العبارة	موافق بشدة		موافق		لا استطيع التحديد		معارض		معارض بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
احترام الخصوصية وعدم انتهاك حرمة الأماكن أو التسجيل أو التصوير دون أذن أصحابها	111	55.5	68	34	3	1.5	15	7.5	3	1.5	4.35	0.944	87.0
الرجوع إلى قوانين الصحافه قبل نشر الموضوعات الخلافية والحساسة	98	49	79	39.5	8	4	15	7.5	0	0	4.3	0.862	86.0
ارجع إلى النقابه لفض المنازعات بيني وبين جهة عملي	87	43.5	92	46	10	5	8	4	3	1.5	4.26	0.846	85.2
افسخ عقد عملي مع الصحيفه اي وقت دون إخطار	5	2.5	21	10.5	12	6	107	53.5	55	27.5	3.93	0.99	78.6
التريث قبل نشر اي معلومات يمكن ان تشكل جريمة نشر مقابل خسارة السبق الصحفي	72	36	79	39.5	16	8	24	12	9	4.5	3.91	1.15	78.2
نشر اخبار الحياة الخاصة للشخصيات العامة والمشاهير نقلا عن وسائل التواصل الاجتماعي	8	4	27	13.5	22	11	94	47	49	24.5	3.74	1.094	74.8
اراجع المستشار القانوني للصحيفه قبل نشر أي خبر قد يمثل انتهاكا للقانون	55	27.5	83	41.5	23	11.5	27	13.5	12	6	3.71	1.18	74.2
نشر اسماء وصور المتهمين والاحداث والضحايا أثناء التحقيقات لكشف الحقائق للرأي العام	15	7.5	51	25.5	20	10	73	36.5	41	20.5	3.37	1.269	67.4
لا ضرر من جلب الإعلانات لتحقيق المنفعة والربح لي ولصحيفتي	33	16.5	55	27.5	27	13.5	53	26.5	32	16	2.98	1.36	59.6
تناول تفاصيل التحقيقات الاوليه والمحاكمات أثناء انعقادها لتحقيق السبق الصحفي	25	12.5	79	39.5	39	19.5	42	21	15	7.5	2.71	1.153	54.2
نشر التصحيح أيا كان محتواه فهو مسئولية صاحبه	93	46.5	62	31	14	7	29	14.5	2	1	1.93	1.098	38.6

وفقا لبيانات الجدول السابق: جاءت في المرتبة الأولى عبارة **"احترام الخصوصية وعدم انتهاك حرمة الأماكن أو التسجيل أو التصوير دون أذن أصحابها"** بوزن نسبي بلغ 87% ونسبة الاتفاق مع العبارة (موافق بشدة – موافق) والتي بلغت 89.5% تشير لوعي الصحفي بهذا السلوك القانوني والمهني الهام في الصحافة. فقد أوضح قانون العقوبات في المواد 309 مكرر و309 مكرر أ على معاقبة من يعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن بأن يقوم مثلا بتسجيل المحادثات الخاصة أو التصوير بدون إذن، وكذلك في المادة 20 من قانون تنظيم الصحافة الذي نص على يحظر في أي وسيلة من وسائل النشر أو البث التعرض للحياة الخاصة للمواطنين، بجانب ما نصت عليه الأكواد المهنية على مراعاة واحترام الحق في الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة وعدم اختراق خصوصية المشاهير والشخصيات العامة.

يليها في المرتبة الثانية عبارة **"الرجوع إلى قوانين الصحافة قبل نشر الموضوعات الخلافية والحساسة"** بوزن نسبي بلغ 86% وهذا التصرف السليم الذي يجب أن يقوم به الصحفي بأن يجعل قوانين الصحافة هي المرجع الأساسي أثناء عمله اليومي وأن يقوم بواجباته كصحفي في إطار القانون والأكواد المهنية، وقد حظيت بنسبة اتفاق عالية بين المبحوثين بلغت 88.5% بما يتفق مع نتائج العبارتين السابقتين في جدول المكون الوجداني؛ عبارة "أومن أن قوانين العمل الصحفي من أهم العوامل المؤثرة على الممارسة المهنية" وعبارة "أرى أن التشريعات الصحفية تحمي الصحفي من ارتكاب جرائم النشر"، والتي أظهرت اتجاه ايجابي ونسبة اتفاق عالية بين الصحفيين عينة الدراسة، إلا أن الباحثة ترى أن هذا الاتجاه الايجابي والسلوك المهني السليم غير مترجم على أرض الواقع في الممارسة الصحفية اليومية فعادة الموضوعات الخلافية والحساسة تتسابق على نشرها المواقع الإلكترونية الإخبارية تحديدا لتحقيق الترند ونسب المشاهدات العالية والترافيك.

ثم عبارة **"أرجع إلى النقابة لفض المنازعات بيني وبين جهة عملي"** في المرتبة الثالثة بوزن نسبي بلغ 85.2%، النقابة هي الجهة المنوط بها الدفاع عن حقوق الصحفيين وحل أي نزاع ينشأ بينه وبين جهة عمله، فمثلا في حالة فصل الصحفي يجب إخطار النقابة بمبررات الفصل وتقوم النقابة بالتوفيق بين الصحفي وجهة عمله، وكذلك في حالة إخلال الصحفي بواجباته المنصوص عليها في القانون فالنقابة هي الجهة المسؤولة عن مسائلته تأديبيا، ونسبة الاتفاق على هذه العبارة (موافق بشدة – موافق) بلغت 89.5%.

أما بالنسبة لعبارة **"أفسخ عقد عملي مع الصحيفة أي وقت دون إخطار"** فكانت في المرتبة الرابعة بوزن نسبي بلغ 78.6% مما يشير إلى أن الصحفي يدرك ما نصت عليه المادة 13 من قانون تنظيم الصحافة على أنه يجوز للصحفي أن يفسخ تعاقده مع الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية التي يعمل بها بإرادته المنفردة وذلك بشرط إخطارها بعزمه على فسخ العقد لهذا السبب قبل تركه العمل بثلاثة أشهر على الأقل. ويتفق مع المعرفة الصحيحة في المكون المعرفي بشأن أنه لا يجوز للصحيفة فصل الصحفي عن العمل في أي وقت دون إخطار النقابة أو إبداء أسباب لذلك فالصحفيين عينة الدراسة يدركون جانب من حقوقهم فيما يتعلق بشروط الالتحاق بالعمل في المؤسسة الإعلامية والمبادئ التي تضمن حقوق الصحفي.

يليها عبارة **"التريث قبل نشر أي معلومات يمكن أن تشكل جريمة نشر مقابل خسارة السبق الصحفي"** في المرتبة الخامسة بوزن نسبي بلغ 78.2%، بلغت نسبة الموافقة (موافق بشدة – موافق) على هذه العبارة 75.5% بضرورة مراجعة المحتوى الصحفي قبل النشر للتأكد من أنه يتوافق مع الضوابط القانونية والمهنية للنشر إلا أن تلك الموافقة من قبل الصحفيين عينة الدراسة تتناقض مع الواقع العملي لأن السرعة والفورية وتدفق المعلومات والرغبة في زيادة الترافيك تؤدي إلى عدم التريث قبل نشر المعلومات التي يمكن أن تشكل جريمة نشر أو تخالف الضوابط المهنية - خاصة في أخبار الحوادث. وما يؤكد وجهة نظر الباحثة اختيار عينة الدراسة لسبب ضغط السبق والسرعة في المرتبة الأولى ضمن أسباب ارتكاب الصحفيين للمخالفات القانونية في العمل الصحفي.

وفي المرتبة السادسة عبارة **"نشر أخبار الحياة الخاصة للشخصيات العامة والمشاهير نقلا عن وسائل التواصل الاجتماعي"** بوزن نسبي بلغ 74.8%، عبر الصحفيين عينة الدراسة على معارضة هذا السلوك أو التصرف (معارض – معارض بشدة) بنسبة بلغت 71.5%، وأقر قانون العقوبات وقانون تنظيم الصحافة على حماية الحياة الخاصة للمواطنين أي الأفراد العاديين والشخصيات العامة وإفصاح الشخصيات العامة عن تفاصيل الحياة الزوجية وأسرار الحياة العاطفية مثلا على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي لا يعد مبررا لنشرها فهنا يوجد إشكالية لأن الصحفي يرى أنه يعيد نشر محتوى أو أخبار صرحت به الشخصية العامة بنفسها فتقع المسؤولية عليها. يليها عبارة **"أراجع المستشار القانوني للصحيفة قبل نشر أي خبر قد يمثل انتهاكا للقانون"** في المرتبة السابعة بوزن نسبي بلغ 74.2% نسبة الموافقة (موافق بشدة – موافق) على العبارة بلغت 69% إلا أنه يجب الإشارة إلى أن توجيهات المستشار القانوني جاءت من ضمن العوامل المؤثرة على الأداء الصحفي بنسبة 1% فقط، وهنا لابد من ضرورة تفعيل دور المستشار القانوني للصحيفة وتوضيح طبيعة عمله ومهامه ومتى يرجع له الصحفي حتي يكون الصحفي على وعي كافي بدوره في المؤسسة.

ثم عبارة **"نشر أسماء وصور المتهمين والأحداث والضحايا أثناء التحقيقات لكشف الحقائق للرأي العام"** في المرتبة الثامنة بوزن نسبي بلغ 67.4%، في حين بلغت نسبة الموافقة (موافق بشدة – موافق) على هذا السلوك 33%، ونسبة المعارضة لهذا السلوك وهي النسبة الأعلى (معارض – معارض بشدة) بلغت 57%، ويجب على الصحفي ألا يتخذ مبرر كشف الحقائق للرأي العام ذريعة لمخالفة الضوابط القانونية والمهنية المنظمة للعمل الصحفي. يذكر أن كود ضوابط نشر أخبار الجريمة نص على عدم نشر صور أو أسماء المشتبه بهم أو المتهمين طالما لم تتم إدانتهم بحكم قضائي.

يليها عبارة **"لا ضرر من جلب الإعلانات لتحقيق المنفعة والربح لي ولصحيفتي"** في المرتبة التاسعة بوزن نسبي بلغ 59.6% يمنع القانون هذا التصرف السلوكي إذ نص قانون تنظيم الصحافة رقم 180 لسنة 2018 في المادة 26 على أنه يحظر على الصحفي السعى إلى جلب الإعلانات أو الحصول على أي مبالغ أو مزايا عن طريق نشر الإعلانات أو التوقيع باسمه على مادة إعلانية. ويتبين من نسبة الموافقة (موافق بشدة – موافق) تجاه هذا

السلوك المتمثل في العبارة السابقة والتي بلغت 44% في مقابل 42.5% يمثلوا المعارضة (معارض – معارض بشدة) تجاه العبارة وهذا يدل على أن الصحفيين عينة الدراسة ليسوا على علم بمادة القانون التي تحظر ذلك ويتعرض الصحفي للمسائلة التأديبية في هذه الحالة.

وبالنسبة لعبارة **"تناول تفاصيل التحقيقات الأولية والمحاكمات أثناء انعقادها لتحقيق السبق الصحفي"** فقد جاءت في المرتبة العاشرة بوزن نسبي بلغ 54.2%، نسبة الموافقة (موافق بشدة – موافق) بلغت 52%، وهذا السلوك سلوك مخالف وخطأ ويعتبر مخالفة قانونية حيث في المادة 21 من قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018 يحظر على الصحفي تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة على نحو يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة ويحظر على الصحف ووسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية نشر أو بث أي من ذلك. وتلتزم الصحف ووسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية بنشر وبث قرارات النيابة ومنطوق الأحكام التي تصدر في القضايا التي تناولتها أثناء التحقيق أو المحاكمة. كما نص كود ضوابط نشر أخبار الجريمة على حظر استباق نتائج التحقيقات أو المحاكمات.

وفي المرتبة الأخيرة عبارة **"نشر التصحيح أيا كان محتواه فهو مسئولية صاحبه"** بوزن نسبي بلغ 38.6% بينت النتائج أن الصحفيين ليسوا على وعي بقواعد وشروط نشر التصحيح، وحصدت العبارة المتعلقة بشروط التصحيح على نسبة معرفة خاطئة أعلى في جدول المكون المعرفي، مما أنعكس على الجانب السلوكي فبلغت نسبة الموافقة (موافق بشدة – موافق) 77.5% وهذا خطأ لأن قانون تنظيم الصحافة أوضح في المادة 23 أنه يجب الامتناع عن نشر أو بث التصحيح إذا انطوى على جريمة أو على ما يخالف النظام العام أو الآداب العامة أو أي التزام آخر ورد في القانون.

جدول رقم (12) يوضح مقياس الوعي القانوني بمكوناته الثلاثة المكون المعرفي والمكون الوجداني والمكون السلوكي:

مجمل مقياس مستوي الوعي القانوني للصحفي		ك	%
مقياس المكون المعرفي للوعي القانوني لدى الصحفي	منخفض	62	31
	متوسط	125	62.5
	مرتفع	13	6.5
	الإجمالي	200	100
مقياس المكون الوجداني للوعي القانوني لدى الصحفي	سلبي	4	2
	محايد	113	56.5
	ايجابي	83	41.5
	الإجمالي	200	100
مقياس المكون السلوكي للوعي القانوني لدى الصحفي	منخفض	5	2.5
	متوسط	119	59.5
	مرتفع	76	38
	الإجمالي	200	100
مستوي الوعي القانوني للصحفي بمكوناته الثلاثة	منخفض	4	2
	متوسط	154	77
	مرتفع	42	21
	الإجمالي	200	100

توضح بيانات الجدول السابقة نتائج مقياس الوعي القانوني لدى الصحفي بمكوناته الثلاثة المكون المعرفي والمكون الوجداني والمكون السلوكي، وهو المقياس الذي تم تصميمه من خلال مجموعة من العبارات الواردة بالجداول الثلاثة السابقة في إطار سؤال الصحفيين عينة الدراسة عن الوعي القانوني ومكوناته الثلاثة، فكانت درجة المقياس المجمل للوعي القانوني متوسطة بنسبة بلغت 77%، ثم مرتفعة بنسبة بلغت 21%، ثم منخفضة بنسبة بلغت 2%.

وبالنسبة لكل مقياس على حدى؛ جاء مقياس المكون المعرفي للوعي القانوني لدى الصحفي بناء على نتائج الجدول رقم (..) متوسطا بنسبة بلغت 62.5%، ثم منخفض بنسبة بلغت 31% واخيرا مرتفع بنسبة بلغت 6.5%، وهو ما يعكس المعرفة القانونية لدى الصحفي بقوانين وتشريعات الصحافة إلا أن درجة مقياس المكون المعرفي المتوسطة تشير إلى عدم الوعي المعرفي الكافي لدى الصحفيين عينة الدراسة بالقوانين والتشريعات المنظمة للمهنة التي جاءت بقانون تنظيم الصحافة وقانون العقوبات والأكواد والتي أنبثقت منها عبارات جدول قياس مستوى الوعي المعرفي للمبحوثين.

وبالنسبة لمقياس المكون الوجداني للوعي القانوني لدى الصحفي الذي تم تحديده بناء على استجابات الصحفيين عينة الدراسة على عبارات الجدول فكان المقياس في الأساس محايد بنسبة بلغت 56.5%، ثم ايجابي بنسبة 41.5%، وسلبي بنسبة بلغت 2%. ونظرا لأن مدخل المكون الوجداني كأحد جوانب الوعي القانوني هو الجانب المعرفي ولأن نتيجة مقياس مستوى المكون المعرفي جاءت متوسطة أنعكس ذلك على نتيجة مقياس المكون الوجداني الذي جاء بالتالي محايدا / متوسطا، بما يشير إلى عدم تكوين الاتجاهات السلبية أو الايجابية نحو الاهتمام بالضوابط القانونية التي جاءت في قوانين الصحافة والإعلام وما يرتبط بها من جرائم نشر منصوص عليها في قانون العقوبات.

واخيرا مقياس المكون السلوكي للوعي القانوني لدى الصحفي وهو المكون الثالث للوعي القانوني فجاء المقياس في المقدمة متوسط بنسبة بلغت 59.5%، ثم مرتفع بنسبة 38%، ثم منخفض بنسبة بلغت 2.5%. ولأن المكون السلوكي للوعي القانوني للصحفي يتمثل في ترجمة المعارف القانونية والجوانب الوجدانية ترجمة حقيقية ملموسة على أرض الواقع أثناء عمله اليومي، فتأخذ شكل الفعل السلوكي، ويمكن قياسها من خلال ردود أفعال الصحفيين في بيئة العمل أثناء أداء الواجبات والمسؤوليات التي يفرضها القانون عليهم. فبالتالي نظرا لأن مستوى المكون السلوكي يعكس مستوى المكون المعرفي والوجداني جاءت نتيجة مقياس مستوى المكون السلوكي للصحفيين عينة الدراسة متوسطة وهو مستوى غير كافي لضمان الممارسة المهنية السليمة والالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للعمل وعدم وقوع في تجاوزات قانونية أو مهنية وتعرض الصحفي للمسائلة القانونية نتيجة ذلك.

الخاتمة

تناولت الدراسة اتجاه الصحفيين نحو أهمية قوانين الصحافة والإعلام وانعكاس ذلك على مستوى الوعي القانوني لديهم من خلال تطبيق استمارة استبيان على عينة متاحة من الصحفيين المصريين العاملين في المؤسسات الصحفية القومية والحزبية والخاصة، قوامها 200 مفردة. وجاءت أهم النتائج فيما يتعلق باتجاه الصحفيين عينة الدراسة نحو أهمية القوانين والتشريعات الصحفية المنظمة للمهنة، أظهرت الاستجابات نسبة اتفاق عالية بين المبحوثين والتي تعكس

اتجاه الصحفي وادراكه لأهمية التشريعات في العمل الصحفي، فأتفق المبحوثون على أن الالتزام بتشريعات الصحافة يحمي الصحفي من المساءلة القانونية، وأن التشريعات تدفع الصحفي للتدقيق في المعلومات قبل نشرها، وكذلك أن معرفة القوانين المنظمة للعمل الصحفي تضمن حماية حقوق وواجبات الصحفي، كما تؤثر الضوابط الأخلاقية والضوابط القانونية على الممارسة المهنية بنفس الدرجة، بالإضافة إلى أن تشريعات الصحافة تنظم كيفية الحصول على المعلومات وتداولها، وأن قوانين الصحافة تحمي حرية الرأي والتعبير.

وبالرغم من إدراكهم لأهمية القوانين إلا أنهم أقروا بالواقع الفعلي في العمل الصحفي حاليا ويعكس أسباب ارتكاب الصحفيين لمخالفات قانونية ومهنية لأن توافر درجة عالية من الوعي القانوني لدى الصحفي لا يؤدى بالضرورة إلى رفع مستوى الأداء المهني، وفي أوقات كثيرة يكون من الصعب عمليا أن يلتزم الصحفي بنصوص ومبادئ القوانين أثناء التغطية الصحفية اليومية، وأن الكثير من الصحفيين لا يهتمون بالرجوع إلى القوانين والتشريعات أثناء عملهم، وحظيت على نسبة اتفاق عالية بين الصحفيين عينة الدراسة. يتضح من المشهد الصحفي والإعلامي الحالي يظهر عدم الالتزام بالمعايير المهنية والقانونية للتشريعات والقوانين أثناء العمل وارتكاب المخالفات القانونية والمهنية مما قد يعرضه للمسائلة التأديبية والقانونية، وذلك يؤثر سلبا على مهنة الصحافة ويفقد مصداقيتها وموضوعيتها. وتأكيدا على هذه النتائج فإن مجمل مقياس اتجاه الصحفي نحو أهمية القوانين جاء محايد بنسبة بلغت 74.5% مما يدل على أنهم غير مدركين لأهمية القوانين وليس لديهم اتجاه ايجابي نحوها، وأن من وجهة نظر الصحفيين جاءت القوانين والتشريعات في المرتبة السادسة كأحد العوامل المؤثرة على الأداء المهني لوجود عوامل أخرى أكثر تأثيرا على الأداء الصحفي من وجهة نظره.

وتقترح الدراسة بشأن رفع مستوى الوعي القانوني لدى الصحفي وزيادة اتجاه الصحفي الإيجابي نحو أهمية القوانين الصحافة ضرورة عقد الدورات التدريبية للصحفيين من أجل التوعية المستمرة بتشريعات وأخلاقيات المهنة، وتوعيتهم بكيفية ممارسة صحافة حرة مسئولة في إطار احترام آداب المهنة وحقوق المواطنين وفقا لمقتضيات التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفي، وعلى الجانب الأخر رفع مستوى وعي الصحفي بحقوقه وواجباته التي أقرتها قوانين المهنة لأن من ضمن أسباب الوقوع في التجاوزات القانونية والمهنية عدم الوعي الكافي للصحفي بالقوانين التي تنظم حقوقه وواجباته، والارتقاء بالمستوى المادي للصحفيين، وإجراء اختبارات قبول للعمل بالصحيفة تقيس مدى معرفة الصحفي بقوانين الصحافة، وتدريس الثقافة القانونية في كليات الإعلام بشكل مفصل وكاف، وانشاء موقع الكتروني لنشر الثقافة القانونية وتوزيع كتيبات بأهم قوانين وضوابط النشر، وتفعيل دور نقابة الصحفيين لمتابعة مستوى الأداء الصحفي، وتفعيل دور الكيانات التنظيمية في المراقبة والمحاسبة بما ينعكس على الأداء المهني بالإيجاب.

كما توصي الدراسة بضرورة تفعيل القانون بدون انتقائية، وتطبيق لائحة الجزاءات الخاصة بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والإضافة على هذه اللائحة وتطويرها وتطوير مجموعة العقوبات التي يمكن أن يقوم بها المجلس الأعلى، تفعيل القانون على الجميع دون استثناء، يقوم المجلس الأعلى بدوره في إصدار التقارير الدورية وقرارات ملزمة بوقف الجهة المخالفة بسبب الانتهاكات وتكون القرارات معلنة بشكل واضح مثلا من خلال نشر تقارير أداء شهرية، وللحد من التجاوزات المهنية في الصحافة على الصحفي أن يركز على البعد المهني للخبر وليس البعد التجاري لأن هناك فرقا واضحا بين المعالجة الإخبارية بغرض المكافحة والتوعية والمعالجة الإخبارية بغرض التسلية والإثارة وجذب المزيد من القراء وزيادة نسبة الترافيك.

مراجع الدراسة:

1خالد جمال أحمد حسن، **الوعي القانوني للمرأة بين الواقع والمأمول- دراسة تحليلية في ضوء القانون الوضعي والشريعة الإسلامية**، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 9، يونيو 2017، ص 28

2 محمد توفيق سلام، **وعي المعلمين بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية- دراسة ميدانية**، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، 2000

3 صالحة عيسان وآخرون، **الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان**، بحث منشور بالمجلة الدولية لأنظمة إدارة التعلم، جامعة الفيوم، كلية التربية، العدد 2، يناير 2014، ص ص 186-210

4 إيمان ياسين عبد اللطيف، **تنمية وعي معلمي التعليم الثانوي بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية في ضوء ممارسة مهامهم المهنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المنصورة: كلية التربية، قسم أصول التربية)، 2017

5 إيمان يسن عبد اللطيف وآخرون، **الوعي القانوني لدى المعلمين- دراسة تحليلية**، بحث منشور في مجلة دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، كلية التربية، مجلد 22، عدد 3، يوليو 2016، ص ص 487-522

6 هاشم فتح الله عبد الرحمن عبد العزيز، **تصور مقترح لتنمية الوعي القانوني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا** – دراسة حالة، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، مجلد33، عدد4، أكتوبر 2018، ص ص 95-307

7 Du Li Jun, **on legal relationship between teachers and students in universities**, PhD Dissertation, Wuhan University, China, 2008

8Laura Elisa Peña Carranco, **The concept of legal literacy amongst educators in Canada**, Master Thesis, The University Of British Columbia, Canada, April 2016

9 Priscilla Naidoo, **Legal Literacy: Auckland Secondary School Principals' Understanding of Education Law**, Master Thesis, Auckland University of Technology, New Zealand, 2018

10 مهدى محمد محمد القصاص، **الوعي القانوني لدى الشباب المصري وتصوراتهم المستقبلية**- دراسة ميدانية، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جامعة المنصورة: كلية الآداب، قسم الاجتماع)، 2001

11 أحمد شحاتة محمد حسين، **الوعي القانوني بالخطأ التأديبي والجزاءات التأديبية لدى طلاب كلية التربية وعلاقته بالتزامهم التنظيمي**، بحث منشور في مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، مجلد 20، عدد 4، ابريل 2007، ص ص 98-146

12 Asmah Yeon et al, **Youth Awareness on Youth Development Law**, International Review of Management and Marketing, Vol.6, No.7, April 2016, PP.277-281

13 أسامة عبد الرحيم علي وأحمد عادل عبد الفتاح محمد، **فعالية برنامج لتدريب طلاب الإعلام التربوي على الوعي بالضوابط الأخلاقية للإعلام الجديد وتطبيقهم لها** - دراسة شبه تجريبية في إطار مدخل التربية الإعلامية، بحث منشور بالمجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مجلد 14، عدد 3، 2015، ص ص 223-301

14 زينهم حسن علي، **مشاركة طلاب المرحلة الثانوية في البرلمان المدرسي وعلاقاتها بتنمية الوعي السياسي والقانوني لديهم**، مجلة البحوث الإعلامية، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، عدد54، جزء2، 2020، ص ص 1176-1244

15 هالة السيد محمد عبد الباقى، **وعى المرأة المصرية بحقوقها القانونية**- دراسة ميدانية على عينة من السيدات المتقاضيات بمحكمة الأسرة بالشرقية، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جامعة الزقازيق: كلية الآداب، قسم الاجتماع)، 2011

16 وضحاء بنت شامس بن سعيد الكيومي، **الوعى بقانون العمل لدى المرأة العمانية العاملة في القطاع الصناعى الخاص** - دراسة ميدانية مطبقة على منطقة صحار الصناعية بسلطنة عمان، رسالة ماجستير، عمان: جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2014

17 خالد جمال أحمد حسن، **الوعي القانوني للمرأة بين الواقع والمأمول**- دراسة تحليلية في ضوء القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 9، يونيو 2017، ص ص 21-166

18 Pravabati Guru, **Legal Awareness: Hubris for Women to Combat Violence**, Open Journal of Social Sciences, Vol.3, 2015, PP. 223-231

19 Mariam Azzahrani, **Saudi Women's Perceptions and Legal Awareness of their Human Rights**, Research in Proceedings of the Eighth Saudi Students Conference in the UK, 2016, pp. 173-184

20 V. Manjula Devi& Mrs. Ranjithamani, **A Study Of Legal Awareness Among Women Teachers**, International Journal of Research, Vol.5, No.5, 2017, PP.122-126

21 Shahida & Azra Batool, **Levels of Education, Age, Legal Awareness and Women's Empowerment**, Journal of Research and Reflections in Education, Vol.12, No 2, Dec. 2018 pp 1-19

22 وائل ماهر قنديل، **رؤية الصحفيين المصريين لمُقاربات الهيئة الوطنية للصحافة في معالجة الأوضاع الإشكالية للمؤسسات الصحفية المصرية "القومية "** - دراسة ميدانية نقدية لحدود الأدوار المفترضة ومآلاتها تشريعياً وعملياً " في ضوء القانونين 179 ، 180 لسنة 2018، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد82، يناير- مارس 2023، ص ص 161-205

23 محمود عفيفي، **رؤية الصحفيين لحرية الصحافة في مشروع قانون الإعلام الموحد وأثرها على الأداء المهني في الصحافة المصرية**، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، كلية الإعلام، جامعة الأهرام الكندية، عدد24، 2019، ص ص84-119

24 سهير عثمان عبد الحليم، **اتجاهات الصحفيين والإعلاميين المصريين نحو دور المجلس الأعلى والهيئات الوطنية لتنظيم الصحافة والإعلام في ترشيد الأداء المهني للمؤسسات الصحفية والإعلامية المصرية** - دراسة ميدانية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، عدد 81، جزء2، أكتوبر-ديسمبر 2022، ص ص 147-201

25 مريم أنور نصيف، **العوامل المؤثرة على التزام القائمين بالاتصال بتشريعات الصحافة وأخلاقيات المهنة** – دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين العامليين بالصحف القومية والحزبية والخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المنيا: كلية الآداب، قسم الإعلام)، 2007

26 Okatahi Oniwon, **Evaluation of Awareness and Utilization of the Freedom of Information Act 2011 by Broadcast Journalists in Kogi State**, Master Thesis, Faculty of Arts, University of Nigeria, 2015

27 محمود السيد محمد محمد عفيفي، **اتجاهات الصحفيين المصريين نحو القوانين المنظمة للعمل الصحفي في مصر وتأثيرها على الأداء المهني** – دراسة تطبيقية على عينة من الصحفيين المصريين، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المنوفية: كلية الآداب، قسم الإعلام)، 2007

28 T. Kenyon& T. Marjoribanks, **The Future of Responsible Journalism**: Defamation law, Public Debate and News Production, Journal of Journalism Practice, Vol.2, No.3, 2008, PP. 372-385

29 Ragnhild Nordvik, **Defining the margin of terror** - Explaining the chilling effect of insult and defamation laws on the media and artists in Zimbabwe, Master thesis, University of Oslo, 2014

30 Paul Voakes, **Public Perceptions of Journalists' Ethical Motivations**, Journal of Journalism & Mass communication Quarterly, Vol.74, No.1, Spring 1997, PP.23-38

- Paul Voakes, **What Were You Thinking? A survey of Journalists Who Were Sued For Invasion of Privacy**, Journal of Journalism & Mass communication Quarterly, Vol.75, No.2, Summer 1998, PP.378-393

- P. Voakes, **Rights, Wrongs, and Responsibilities, Law and Ethics in the Newsroom**, Journal of Mass Media Ethics, Vol.15, Issue.1, 2000, p.14-29

31 A. Linderud, **Effects of Codes of Ethics in Media:** A Comparative Analysis of Hawaii Journalists and Norwegian Journalists, PhD Dissertation, Hawaii Pacific University, 2009

32 J. Daganato et. Al., **Awareness and Practices of Media Ethics Among Print Journalists in Cagayan De Oro City Philippines**, Master Thesis, University of Science and Technology, 2016

33 N. Azman et al, **The Knowledge, Attitude and Acceptance of Journalism Ethics among Journalist**, Journal of IPEDR, Vol.62, No. 14, 2013, PP. 66-69

34 Nkereuwem Udoakah, Nsikan Senam, Godspower Udoh, **Influence of Mass Media Law and Ethics on Journalism Practice in Nigeria**, Journal of New Media and Mass Communication, Vol.31, 2014

35 Josef Straubhaar & Robert LaRose: **Media Now, Understanding media, Culture and Technology**, Fourth Edition, Thomson Wadsworth, UK, 2004, P.437

36 السادة الأساتذة الذين قاموا بتحكيم الاستمارة بحسب الترتيب الأبجدي هم:

أ / أيمن عبد المجيد رئيس تحرير بوابة روز اليوسف ورئيس لجنة المعاشات بمجلس نقابة الصحفيين.

أ.د / سماح المحمدي أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

د / نانسي عادل مدرس بقسم الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

أ.د / هناء فاروق أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

أ.د / شريف كامل أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

أ.د / ماجدة عبد المرضي أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

أ.د / محرز غالي أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

أ.د / نرمين الأزرق أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.